اختبار تَأثْيْرْ تَطبيقْ مَعايير المُحاسبة المِصريةْ المُعَدلة وفقاً للمَعَاييرْ الدُوَلِية لإعدادِ التَقَاريرَ المَاليِة على النِسَبْ المَاليةْ الرَئيسيةْ

(دليلٌ عَمَليٌ مِنَ البِنوكِ المِصريةْ)

د. حسن كامل فرج خميس[١]

ملَخَصْ البَحثْ:

إستهدف هذا البَحثْ اختبار مدى تَأَثُر النسب المالية الرئيسية للبنوك المِصرية بِتطبيقْ المعايير المُحاسبية المِصرية المُعَدلة وفقاً للمعايير الدُوَلِية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) المُطَبقة حالياً بالقطاع المصرفي المصري ، وللوصول إلى دليل عملي تطبيقي حول ذاك التأثير قامَ الباحث بِتطَبيق مَدخل معاصر أُطلق عليه بالدراسات السابقة مَدخل نفس السنة ونفس البنك ("same firm–year" "S F–Y") وذلك على عينة عشوائية مُمَثِلة لِمجتمع الدراسة ومُكونة من عدد أربعةَ عشرْ بنكاً مصرياً ، تُغطي فترة (٢٠٠٣– ٢٠١٥) ، وقد تم استخدام إختباري (T) ، (F) للمقارنة بين المتوسطات ، إضافةً إلى أسلوب الإنحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى ، وكانت نتائج التحليل الإحصائي قد أكدت أن تأثير المعايير محل الدراسة على بعض النسب المالية كانَ تأثيراً سلبياً ، غيرَ أن ذاك التأثيرْ لم يكنْ تأثيراً جوهرياً عند مستوى معنوية a=5% ، وهذه النتائج تُدعم نتائج أغلب الدراسات السابقة ، ويوصي الباحث بالنسبة للدراسات المُستقبلية بضرورة مراعاة زيادة حجم العينة ، مع تحليل أهم المعايير المسئولة عن إنخفاض كُلاً من نسب وأرقام القوائم المالية على حدٍ سواء ، مِثل هذه المَعلومات يمكن أن تُساعد واضعي المعايير المُحاسبية فضلاً عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري عند تطبيق أي مُستجدات للمعايير المحاسبية على القطاع المصرفي.

الكَلِمات المُفتاحية:

المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية ، معايير المحاسبة المصرية ، البنك المركزي المصري، مصر.

[١]مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – معهد طيبة العالي للحاسب والعلوم الادارية
E-mail : hassanabotaleb46@yahoo.com

Examining the effect of implementing modified Egyptian accounting Standards according to (IFRSs) on key financial ratios
(An emperical evidence from Egyptian banks)

abstract:

The main objective of this research is represented in examining the effect of implementing modified Egyptian accounting standards according to (IFRSs) on key financial ratios of Egyptian banks. The current study applies an innovative design known as "same firm-year" research design used in prior researches. A data of a random sample consisted of 14 Egyptian banks was used. While, regression analysis using OLS, Paired sample t test and Levene's Test for Equality of Variances were used to test the statistical significance of the differences in means between ratios of two sets of standards. The main finding indicated that implementation of modified standards based on IFRSs has caused negative effects on key financial ratios, but these effects were not statistically significant at level of $a=0.05$. These results support most of prior researches; Future research may identify the specific provisions of new standards that are responsible for the negative effects on financial ratios measures. Such detailed knowledge may be useful to Egyptian central bank which may wish to improve existing accounting standards. Further researches should extend the sample size of the study in order to add to study findings .

Key words:
International financial reporting standards (IFRSs), Egyptian accounting standards (EASs), Egyptian central bank, Egypt.

١-الإطار العام للبحث:

١-١ المقدمة وطبيعة المُشكلة :

تخضع البنوك العاملة في مصر لإشراف البنك المركزي المصري بموجب القوانين المصرية ، ومن أهم جوانب الإشراف التي يمارسها البنك المركزي ما هو متعلق بتحديد أُسس القياس والإعتراف المُحاسبي المُطبقة بهذه البنوك ، فلا تستطيع إدارات هذه البنوك تَطبيق غَيرْ الأُسس والقواعد التي يعتمدها مجلس إدارة البنك المركزي، ولما كان أكثر من مائةٍ وثمانٍ وثلاثونَ دولةٍ حولَ العالم حتى ٢٠١٦ باتت تُطَبِق المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية IFRSs إما بالتطبيق الكامل أو بتعديل المعايير الوطنية الخاصة بها لتَتَسِق مع تَوَجُهات IFRSs، لذا قام مجلس إدارة البنك المركزي بإلغاء العمل بالمعايير المصرية الصادرة في (١٩٩٧) التي طُبقت بموجب قواعد عامي ١٩٩٧ ، ٢٠٠٢ ، ليَستبدلَ بدلاً منها معايير المحاسبة المصرية المُعدلة والتي إعتمدت في أغلب جوانبها على المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية ، وكان ذلك بموجب قواعد صَدرت عن مجلس إدارة البنك المركزي في٢٠٠٨/١٢/٢٦ ، ولازالت تلك المعايير سارية المفعول بالبنوك المصرية حتى ٢٠١٦ ، وقد أشار البنك المركزي إلى أن هذه القواعد تُعتبر نُموذجاً يوضح لإدارة كل بنكٍ كيفية تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لكل بنك(راجع مقدمة قواعد البنك المركزي لسنة ٢٠٠٨) ، وكان هدف البنك المركزي من اتخاذ هذه الخطوة مُمَثلاً في تحقيق مزيداً من الشفافية وجودة الإفصاح المُحاسبي ، إضافةً الى مُسايرة إتجاه غالبية دول العالم التي أضحت تُطبق معايير IFRSs ، وقد شارك في إعداد قواعد تطبيق المعايير الجديدة كِبار مراجعي الحسابات في مصـــر كما جاء بمقدمة هذه القواعد . وبهذا الإجراء طَبق البنك المركزي(إلى حد بعيد) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل فعلي بالبنوك المصرية الصادرة من الاتحاد الدولى للمحاسبين بحسب ما ذكر بتقرير(United Nations Conference on Trade and Development 2) وذلك إعتباراً من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو"ما أثر تطبيق البنوك المصرية للمعايير المُحاسبية المعدلة وفقاً لـIFRSsعلى النسب والأرقام المحاسبية الرئيسية التي يمكن إستنباطها من التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك" ، بخاصة عندما تحوي تِلكُم المعايير بين ثَناياها عدد من المُعالجات المُحاسبية التي لم تكن موجودة بالمعايير السابقة ؟ وتأتي أهمية الإجابة على مِثل هذا التَساؤُل عندما لا توجد دراسة عملية مصرية حتى الآن حاولت تقييم تأثير تطبيق مستجدات معايير المحاسبة المصرية المُعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النسب والأرقام المالية للبنوك المصرية. فضلاً عن الحاجة المُلحة إلى الإستفادة من تلك التجربة إذا ما أُريد تطبيق مُستجدات المعايير المحاسبية على القطاع المصرفي.

وبالتالي تكمن مشكلة البحث في محاولة الوصول الى دليل عملي يُمْكِن أن يُقَدَم إلى جميع الأطراف أصحاب المصالح من مُستخدمي القوائم المالية كالمُحلِلين الماليين ، مُراجعي الحسابات ، المُستثمرين

الحاليين والمرتقبين ، وأهم هذه الأطراف قاطبةً هو مجلس إدارة البنك المركزي المصري ، حتى يقف على حقيقة التَغَيُر الذي طرأ على هذه النسب (إنُ وجد تغيراً فعلياً) ، فقد يكون هذا الدليل بمثابة بدايةً أو نقطة انطلاق يمكن الإستفادة منها قدر المُستَطاع قبل إتخاذ القرارات المستقبلية المختلفة ، وأهمها من وجهة نظر الباحث قرار المُضي قدماً نحو تطبيق آخر مستجدات المعايير المحاسبية المُتسقة معIFRSs وهي خُطوة آتية لاَ ريبَ فيها، خاصة إذا أخذنا في حُسباننا أن لجنة بازل تُصر على التطبيق الكامل للمعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية ببنوك الدول التي وافقت على أُطرها ، ومِصُر من هذه الِدول.

١-٢ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:-

تحليل وقياس مدى تأثير تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المعدلة بالتوافق مع المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية IFRSs بالقطاع المصرفي على نسب الربحية الرئيسية و نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وأخيراً نسبة الرفع المالي

١-٣ أهميةُ البَحثْ ودوافعه:

للبحثِ أهميتان، أُولاهما عمليةٌ والأخرى علميةٌ ، يمكن إجمال**أُوَلاهُما** فيما يلي :

(أ) أن أغلب الكتابات والدراسات المثيلة **(Ibamke et al., 2014)** أكدت على أنَ التأثيرالسَلبي الناتج عن الإنتقال لمعايير مُحاسبية جديدة بديلاً عن المعايير التي دأبت الُدوَل على تطبيقها من شأنه الإضرار بإقتصاد البلد الذي أقدم على تلك التعديلات ، بخاصةٍ عند التطبيق على القطاع المَصرفي، مما يبرز أهمية الدراسة الحالية التي ستوضح ما إذا كان للتحول إلى المعايير المحاسبية المتوافقة مع المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية IFRSs بالبنوك أثرٌ سلبيٌ أم لا.

(ب) تستطيع الدراسة الحالية تحديد مدى جودة المعايير محل الدراسة المُطبقة حالياً بالبنوك المصرية ، عندما يقوم الباحث بقياس أثر التحول الى معايير المحاسبة المُعدلة على نسب الربحية ، والأخيرة من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس مستوىالتحفظ بالقوائم المالية ، فإذا انخفضت نسب الربحية بمعدلات طبيعية بالمعايير محل الدراسة عن سابقتها ، فهذا يُدلل على زيادة التحفظ بالقوائم المالية **(Ibamke et al., 2014)** كما أن مع زيادة درجة التحفظ بالقوائم المالية تزداد بالتبعية جودة المعلومات الأساسية للقوائم المالية الممثلة في الموثوقية Reliability والمعلومات المناسبة Relevancy وكذلك التوقيت المناسب للمعلومة Timeliness. وذلك بِحَسب رأي) **(Mohammad et al., 2013)** تطبيقا على الشركات الإيرانية المُسجلة ببورصة طَهران .

(ج) من الأهميةِ بمكانٍ بالنسبة للمُستثمر المحلي كأحد أهم مستخدمي القوائم المالية أن يتمكن من تحديد التغيرات التي حدثت بسبب تطبيق نظامين مختلفين من المعايير ، وهما معايير المحاسبة المصرية قبل التعديل والمعاييرالمحاسبية المُتفقة مع المعايير الدُوَلية لإعداد التقارير المالية وذلك للوقوف على أثر ذلك على القرارات الإستثمارية المُتعددة.

(ء) يعتبر الباحث الدراسة الحالية بمثابة مؤشراً أو دليلاً لمجلس إدارة البنلك المركزي ومحللي القوائم المالية ، ومعدى التقارير المالية وأخيرا مراجعي الحسابات الخارجيين يمكن الإسترشاد به قبل تطبيق أي مستجدات للمعايير المحاسبية المتوافقة مع المعاييرالدولية لإعداد التقارير المالية على القطاع المصرفي، وهذا التطبيق قادم لا شك في ذلك في ضوء التَغيير المستمر الحادث في المعايير الدُوَلية، وبالتالي يمكن لواضعي المعايير والسياسات المُحاسبية المصرفية تصحيح تَوقعاتهم المستقبلية عن المعايير الجديدة التي يرغبون في تفعيلها بالقطاع المصرفي في ضوء نتائج هذه الدراسة. وفي حالة ما إذا كانت هناك تَغيرات جوهرية في النسب المالية للمعايير المُعدلة محل الدراسة الحالية، ففي هذه الحالة تُصبح هُناك حاجه لتدريب المُحللين الماليين حتى يتمكنوا من تفسير المعلومات المدرجه فى التقارير المالية المعده وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية **IFRSs**.

ويمكن إيجاز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من زاوية أن المَكتبة العربية تفتقر إلى حد كبير لأبحاثٍ عمليةٍ تطبيقيةٍ تهتمُ بقياس تأثير تطبيق سياسات مصرفية أو معايير محاسبية جديدة بديلاً عن معايير أخرى وذلك على النسب والأرقام المحاسبية الرئيسية ، فضلا عن عدم وجود أبحاث ودراسات محلية (في حدود علم الباحث) استَخْدَمت نفس المنهجية المُتبعة في الدراسة الحالية.

١ – ٤ الدراسات السابقة:–

تم مراجعة التراث المحاسبي الفكري المرتبط بنفس الموضوع ، فَوُجِدَتْ نتائج الدراسات التي راجعها الباحث متباينة من بلد الى آخر، لكنها اشتركت في منهجية واحدة مفادها تحليل ودراسة تأثير تطبيق نظام معايير محاسبية جديدة على القوائم المالية ، حيث تم مطابقة النسب المالية لهذه القوائم بنفس النسب لقوائم النظام السابق الذي كان مطبقا لمعرفة مدى اختلاف النتائج النهائية لكل نظام عن الآخر ، وهو ما يتطابق مع نفس منهجية الدراسة الحالية.

ففي الدراسات التي قام بها كل من **(Abdul–Baki ,2014)** ثم تَبعهُ **(Ibamke et al., 2014)** بالتطبيق على دوله نيجيريا ، وذلك حول تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية **IFRSs** بديلا عن المبادئ المحاسبية النيجيرية المتعارف عليها **(NGAAP)** فَوجَدَ كليهما أنه لا يوجد إختلافات جوهرية بين النسب المالية المعتمدة على **IFRSs** مقارنةً بالنسب المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبوله قبولاً عاماً ويرجع ذلك إلى أن مبادئ المحاسبة المقبوله قبولا عاما فى دولة نيجيريا **(NGAAP)** تستند تاريخياً الى معايير المحاسبة الدولية **IASs** والتى تسمى الآن بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكانت كلتا الدراستين قد طبقتا مدخل ***same firm–year***. ومن الدراسات العلمية التى تعزز نفس الطرح تلك الدراسة التى قام بها **(Voulgaris. 2013)** على المملكة المتحدة ، حيث توصلت الدراسة أنه لا يوجد اختلافات جوهرية بين النسب المالية المعتمده على المبادئ المحاسبية المقبوله قبولا عاماً ومعايير الدولية للتقارير المالية ، وفي دراسة أخرى لـ **(Michel et al ., 2013)** تطبيقاً على كندا توصلت الدراسة الى أن التحول الى معايير التقارير المالية **IFRSs** مقارنة بالمبادئ المحاسبية الكندية المتعارف عليها أدى

الى حدوث فروق في النسب المحاسبية الرئيسية بسبب توسع الشركات في إستخدام قواعد التقييم وفق نموذج القيمة العادلة وكانت الفروق جوهرية ، وكانت تلك الدراسة قد طبقت نفس المدخل المستخدم بمعرفة كل من(Abdul–Baki , 2014) وكذا (ibiamke et al.,2014) وأيضاً (Michel et al., 2013) ألا وهو مدخل ***same firm–year***، بينما في دراسة مبكرة لـــــــــ (Zeff ,1978) كان التركيز على دراسة تأثير المعايير الدولية **IASs** على سلوك كل من المستثمرين والدائنين والجهات الحكومية المستفيدة وهي من أوائل الدراسات ، وكانت النتائج تشير الى تَأَثُر مستخدمى القوائم بالتقارير المالية بتغَيُر مستويات الإفصاح فيها ،وفي دراسات أخرى لـ (Daske & Verdi,2008) تم التركيز على أهم دوافع التحول الى استخدام معايير التقارير المالية بديلاً عن المعايير المحلية ، فكانت فحوى النتائج تشير إلى أن بعض الشركات تختار تطبيق معايير التقارير المالية وليس في نياتها إحداث تعديلات جوهرية في القوائم المالية ، ونفس النتائج توصل اليها (Ball, R, 2006)، ودعم (Soderstrom & Sun, 2007). نفس الطرح ، والبعض الآخر من الشركات تُطبق معايير التقارير المالية بهدف إحداث تعديلات في السياسات المحاسبية بينما هناك من الشركات ما يختار معايير التقارير المالية لإضفاء صفة الموثوقية على القوائم المالية، وفي دراسة أخرى لـ (Norton,1995) تم تقييم مدى تأثير المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها **GAAP** مقارنة بالمعايير الاسترالية **AASs** فُوجد أن المعايير الامريكية ليست أكثر تحفظاً من المعايير الاسترالية ، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشرات الربحية ، لكنها أكثر تحفظا فيما يخص حقوق الملكية ، وفي دراسة إخرى تمت في بلجيكا بمعرفة (Jermakowicz & Wulf, 2007) حول تأثير تطبيق معايير التقارير المالية **IFRS**على القوائم المالية وعما إذا كانت هناك فروقاً جوهريةً بين أرقام هذه القوائم وأرقام القوائم المعدة وفق المعايير المحلية (بدون قياس المعنوية **Significant**)، فوجد أن هناك فروقاً موجبة وسالبة بين كلا النظامين ، في دراسة أخرى تمت بإنجلترا حول تأثير التحول من معايير بريطانيا إلى معايير التقارير المالية على صافي الأصول كأحد الأرقام الهامة بالميزانية ، فوجد عدم وجود أي تاثير على صافي الأصول وكانت عينة الدراسة عبارة عن ١٠٠ شركة ، في دراسة أخرى لكل من(Bertoni & De Rosa, 2008) حول قياس أثر التحول من المعايير المحلية الإيطالية إلى معايير التقارير المالية **IFRSs** وجد فيما يخص نسبتي صافي الربح والعائد على الملكية أن المعايير الايطالية المحلية أكثر تحفظاً من معايير التقارير المالية الدولية ، وحول تأثير تطبيق معايير التقارير المالية في فنلندا توصل .(Lantto & Sahlstrom , 2009) إلى أن معايير التقارير المالية أدت الى تغيير نسب الربحية . وكانت آخر الدراسات التي تناولت تأثير تطبيق معايير التقارير المالية على قطاع البنوك النيجيري دراسة (Onipe et al., 2015) وتوصلت الى أن تطبيق **IFRSs** أدى الى التأثير الطردي على النسب الرئيسية للبنوك النيجيرية وأهمها نسب الربحية ، وهو ما يتناقض مع دراسات كل من (Abdul–Baki, 2014) وكذلك **دراسة ibiamke et al.,2014)** التي توصلت للتأثير السلبي لتطبيق **IFRSs** لكن بقطاعات غير قطاع الصناعة البنكية.

١-٤-١ تعقيب الباحث على الدراسات السابقة:

(أ)لاحظ الباحث أن جزء ليس باليسير من هذه الدراساتً وبخاصة المعاصرة منها قد إستخدمت مدخل نفس السنة ونفس الوحدة الاقتصادية ***same firm-year.***

(ب) تباينت نتائج هذه الدراسات ، فمنها من أثبت وجود فروق جوهرية بين نظامين من المعايير إحداهما معايير التقارير المالية ، ومنها من لم يُثبت وجود فروق جوهرية بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما والمعايير المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وأكدت أغلب الدراسات التي لم تُثبت الفروق الجوهرية أن أسباب عدم وجود الفروق الجوهرية مرجعه الى إستناد المعايير المُستبدلة تاريخيا الى المعايير الدولية (**IASs** ثم **IASB**s) وهذه المعايير تكاد تقترب الى حد بعيد مع **IFRSs** ، وهو ما ذكره على سبيل المثال (**ibiamke et al., 2014**).

(ج) أغلب هذه الدراسات تمت **بعد تطبيق** معايير**IFRSs** على قطاع التطبيق سواء كان بنوك أو خلاف ذلك بفترة سنتين أو أكثر على الأقل ، منها دراسة (**Onipe et al., 2015**) التي تمت في ٢٠١٤ في حين أن سنة التحول لتطبيق معايير**IFRSs** بالبنوك النيجيرية كان في ٢٠٠٨ ، اي بعد مضي ٦ سنوات بعد التحول لتطبيق معايير IFRSs .ونفس الشيئ بدراسة (**Michel et al., 2013**)

١-٥ فُروضُ البحثْ:

في ضوء أهداف البحث والدراسات السابقة ، يمكن صياغة وتطوير الفروض على النحو التالي :-

الفرض الأول :- لم تتأثر نسب الربحية للقوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs**.

الفرض الثاني :- لم تتأثر نسبة الرفع المالي للقوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** .

الفرض الثالث : - لم تتأثر نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للقوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعاييرالدولية لإعداد التقارير الماليةIFRSs .

الفرض الرابع :- لا يمكن تفسير قيم القوائم المالية المُعدة وفق معايير المحاسبة المصرية المتوافقة معIFRSs بقيم القوائم المالية المعدة وفق المعايير المصرية قبل تعديلها**EASs** .

١-٦ حدود البحث:

(أ) تختص هذه الدراسة بقياس تأثير تطبيق معايير المحاسبة المصريةالمعدلة المستخدمة حالياً (حتى أكتوبر ٢٠١٦) بمعرفة البنوك المصرية بموجب تعليمات البنك المركزيالصادرة منذ ٢٠٠٨ .

(ب)النسب التي يحاول الباحث قياس مدى التغير فيها هي نسب الربحية التي تضم كل من معدل العائد على الأصول **ROA** ومعدل الربح الحدي **NPM** ومعدل دوران الأصول **ATO** ومعدل العائد على الملكية**ROE** ، فضلاً عن نسبة الرفع المالي **Leverage** وأخيراً نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل**CFO**.

(ج) لا تختص هذه الدراسة بفحص المعاييرالمحاسبية المسئولة عن إختلاف النسب المالية المستقاة من تلكم المعايير بالبنوك مقارنة بالمعايير السابقة إلا بالقدر اليسير الذي يخدم هدف البحث ، وإنما سيتم التركيز بشكل أكبر كما تم بالدراسات السابقة على فحص أثر تطبيق المعايير الحالية على النسب المحاسبية الرئيسية سابق الإشارة اليها .

١-٧ طَريقةُ البحث:

تُشبه طريقة البحث بالدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث الى حد بعيدٍ طريقة الدراسة التي قام بها **(Onipe et al., 2015)** التي تمت بالبنوك النيجيرية، تلك البنوك التي تحولت الى**IFRSs** عام ٢٠٠٨،(علماً بأن سنة ٢٠٠٩ هي سنة تحول البنوك المصرية لتطبيق المعاييير المعدلة وفقاً لـ **IFRSs** ، وكان أسلوب البحث كالتالي كما ورد بدراسة **(Onipe et al., 2015) pp 113-114**:-

,,Data were collected from the banks annual reports spanning a period of 2004-2013. The study compares the financial performance numbers reported under the GAAP based financial numbers reported in the pre-adoption period, i.e. 2008, with the IFRS-restated financial numbers reported in 2008,,

ويتبع الباحث أسلوب مشابه لما انتهجه **(Onipe et al., 2015)** ومن قبله (**Michel., et al 2013)** حيث سيتم تجميع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة لعدد أربعة عشرة بنكاً مصرياً خاضعاً لإشراف البنك المركزي المصري ، حيث ستُغطي الدراسة فترة (٢٠٠٣- ٢٠١٥) ، حيث بدأ التطبيق الفعلي في سنة ٢٠٠٩ وما زال سارياً حتى سنة ٢٠١٦ ، بعض البنوك التي شملتها العينة مقيد والبعض الآخر غير مقيد ببورصة الأوراق المالية المصرية ، بعضها صغير والبعض الآخر كبير الحجم ، وكذلك بعضها تابع للدولة والبعض الآخر تابع للقطاع الخاص ، ولما كان هدف البحث ممثل فى قياس أثر التحول تجاه تطبيق المعايير المحاسبية المصرية المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** تطبيقاً على البنوك المصرية سالفة الذكر ، ولما كان تطبيق المعاير المذكورة بالبنوك المصرية قد تم في عام ٢٠٠٩ ،إذن فالباحث بصدد مقارنة نسب الربحية الأربعة إضافةً الى نسبتي الرفع المالي والتدفقات النقدية لكل بنك على حدة قبل تطبيق النظام الجديد أي بالقوائم المالية الأصلية لسنة ٢٠٠٩ بنفس النسب المالية لنفس البنك بعد تطبيق النظام الجديد أي بالقوائم المالية المُعدلة بمعرفة كل بنك لسنة ٢٠٠٩، وهو ما يطلق عليه مدخل***same firm-year***السابق إستخدامه بمعرفة **(ibiamke et al.,2014)** وأُستُخدم كذلك في دراسة ، **(Michel et al., 2013)** ، وكان آخر من إستخدم هذا المدخل **(Onipe et al., 2015)** . ومن **الشكل رقم (١)** سيحاول الباحث تبيان طريقة البحث والتي تُشير الى أن البنوك المصرية حتى ١٢/٣١ / ٢٠٠٩ كانت تُطبق المعايير المحاسبية المصرية السابقة والتي فرضها البنك المركزي على القطاع المصرفي إعتباراً من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ كما سبق البيان، ثم رأينا البنك المركزي يُلزم البنوك المصرية بتطبيق المعاييرالجديدة المتوافقة مع**IFRSs** إعتباراً من ٢٠١٠/١/١، وأُلزمت تلك البنوك في ذات الوقت بضرورة تعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠٠٩ تطبيقاً لخاصة القابلية للمقارنة **Coparability** بحيث باتت تتوافق مع العرض الجديد للقوائم المالية.

وبناءً عليه يصبح متوفراً للباحث بيانات القوائم المالية عن عام ٢٠٠٩ **مرتين** ، مرة قوائم مالية أُعدت وفق المعايير المحاسبية المصرية قبل تعديلها **EASs**، ومرة أخرى وفق المعايير المصرية بعد توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**IFRSs** ، مما يُسَهل من مهمة تطبيق مدخل "***same firm–year***"، وعلى أية حال يمكن للباحث توضيح طريقة البحث كالتالي:-

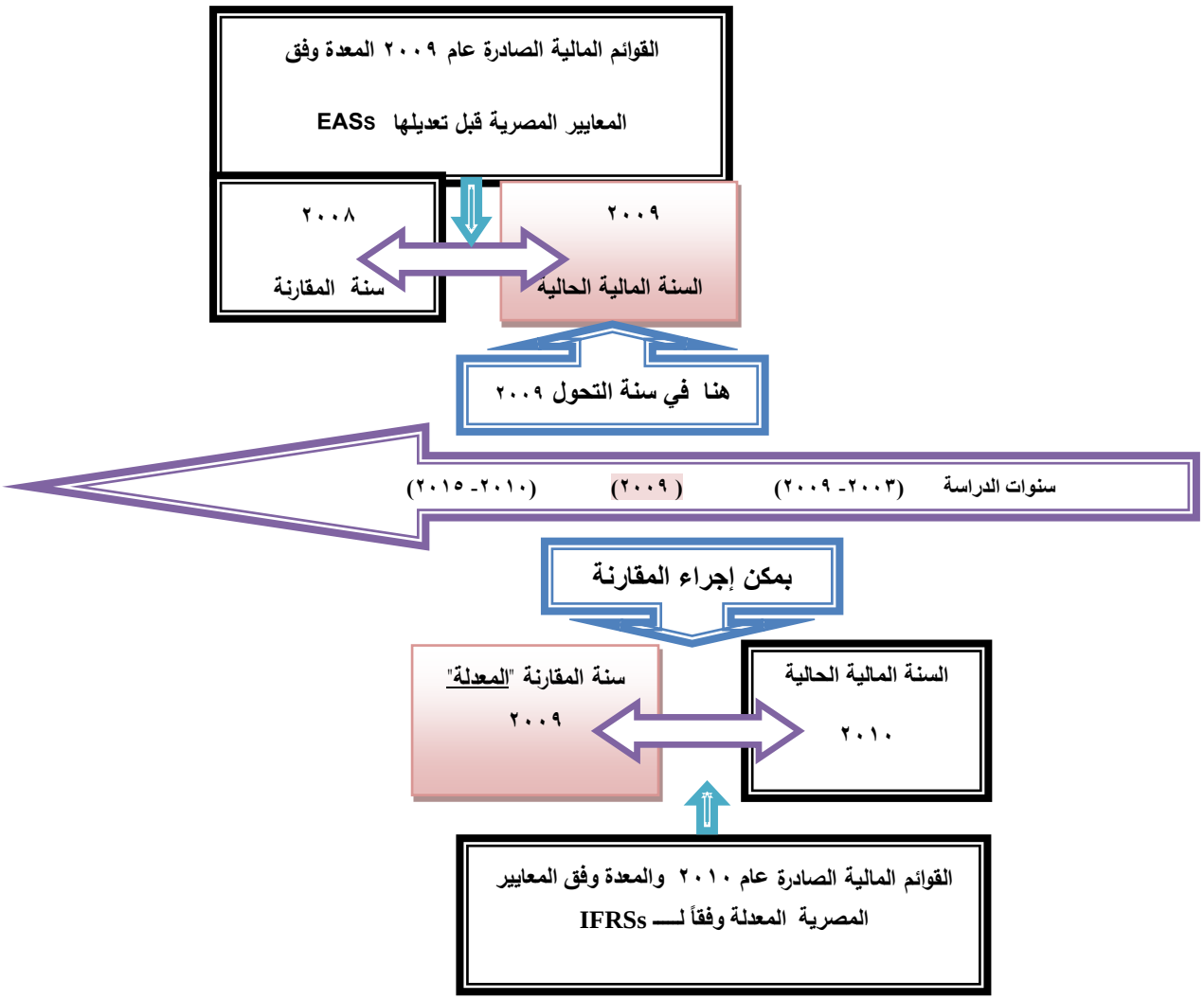

شكل رقم (١) إجراءات تطبيق مدخل "*same firm–year*" نقلاً عن (Michel et al., 2013)

ملحوظة:- تشير سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩) بالشكل السابق الى فترة ما قبل تطبيق المعايير المحاسبية الحالية المعدلة ، بينما تشير سنوات (٢٠٠٩-٢٠١٥) الي فترة ما بعد تطبيق المعايير المصرية الحالية المعدلة وفق IFRSs ، أما سنة (٢٠٠٩) فتشير الى سنة التحول نحو تطبيق المعايير المصرية المعدلة وفق IFRSs .

١-٨ خطة البحث :-

إنطلاقاً من مشكلة البحث ، وتحقيقاً لإهدافه ، وفي إطار حدوده سَيَ**تم إستكماله** على النحو التالي :-

٢-الدراسة النظرية.

٣-التحليل والدليل العملي.

٤-الملخص والنتائج.

٥-الدراسات المستقبلية المقترحة.

٢-الدراسة النظرية.

٢-١ خلفية تاريخية حول معايير المحاسبة المصرية:

يتم تنظيم وإصدار وتعديل المعايير المحاسبية في مصر بمعرفة كل من وزارةالإقتصاد (سابقاً) ووزارة الاستثمارحالياً وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (**United Nations ,2008**) ووفقا للقوانين المصرية فإن كافة الشركات المُقيدة ببورصة الأوراق المالية كانت مُطالبة بتطبيق معايير IASs وذلك ما قبل عام ١٩٩٢ ، كما أن قانون سوق المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ نص على ضرورة أن تُطبق كافة الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية معايير المحاسبة المصرية والتي هي في الأساس النسخة العربية من معايير IAS مع بعض الفروق البسيطة ، إلى أن أُصدرالقرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني، وقد قامت هذه اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية وفقا لأحدث المعايير المحاسبية الدولية وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته .ثم صدر القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية ، وشرعت الجهات التنفيذية في إجراء التعديلات اللازمة على نماذج إعداد القوائم المالية لكل من الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم متضمناً المعايير أرقام من ١-٢٢ .ثم صدر القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام القرار السابق بشأن معايير المحاسبة المصرية وبموجبه حل معيار المحاسبة المصري رقم (١) محل معايير المحاسبة المصرية أرقام (١ و٣ و٩) المرفق للقرار الوزاريرقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .وتم تعديل المعيار رقم ١٠ " الأصول الثابتة وإهلاكاها " واستحدث المعيار رقم ٢٣ المحاسبة عن الأصول غير الملموسة ، وبموجب هذا المعيار تم إلغاء المعيار المحاسبي رقم ٦ الخاص بتكاليف البحوث والتطوير.هذا ويتضح مما سلف انه تم إصدار عدد ٢٣ معياراً محاسبياً مصرياً منها عدد ٣ معايير (أرقام ٣ و٦ و٩) تم إلغاؤهم ليصبح عدد معايير المحاسبة المصرية السارية آنذاك ٢٠ معيار ، وعلى ذلك صارعدد معايير المحاسبة الدولية السارية حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ (٣٤) معيار ويقابلهم عدد (٢٠) معيار محاسبة مصرياً فقط وسارية حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، وكان عدد معايير المحاسبة المصرية الملغاة (٣) معايِّير وبالمقابل عدد معايير المحاسبة الدولية المُلغاة (٧) معايير حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١، وبحلول عام ٢٠٠٦ صدرت المعايير المصرية

الجديدة للمحاسبة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ و حلت هذه المعايير محل المعايير التي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢. وقد أعدت معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتى يبلغ عددها ٣٥ معياراً – طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولى للمحاسبين بحسب ما ذكر بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة **(United Nations 2008)**, ولما كان قطاع البنوك المصري يخضع لإشراف البنك المركزي المصري ، وتلك البنوك مُلزمة بإتباع القواعد والسياسات المصرفية التي يُصدرها البنك المركزي (**القانون رقم ٨٨ لسنة٢٠٠٣**) لذلك رأينا البنك المركزي يُصدر تعليمات تنص صراحة على ضرورة إتباع البنوك المصرية لمعايير المحاسبة المصرية ((**United Nations ,2008**) لكن من خلال قواعد للتطبيق صدرت في ٢٠٠٨/١٢/٢٦، وبسبب تداعيات الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم إبان عام ٢٠٠٧ ، لاحظ الباحث تسارع أغلب دول العالم نحو الاتفاق على تطبيق اتفاقيتى بازل الثانية ثم الثالثة ، ومن أهم متطلبات لجنة بازل ضرورة توافق النظم المحاسبية المتبعة بمصارف الدول المطبقة لكل من بازل الثانية والثالثة مع المعايير الدولية السائدة وهي بطبيعة الحال المعايير الدولية لإعدادالتقارير المالية **IFRSs** . وذلك لتوحيد أسس القياس المحاسبي لكافة الدول الموقعة على هذه الإتفاقية، وهذا ما حدث مع الولايات المتحدة التي انصاعت لتعليمات لجنة بازل وتخلت عن المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها **US. GAAP** وتحولت الى تطبيق نظام **IFRSs**. حتى دول الإتحاد الأوربي تخلت عن معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن **IASB** وتبنت بدلاً منها **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**. ولعل هذا ما يُفسر اصرار البنك المركزي المصري على تطبيق **معايير المحاسبة المصريةعلى القطاع المصرفي بعد إتفاقها مع المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية**، حيث كان التطبيق بشكل مُلزم على البنوك المصرية من خلال إطار سُمي بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية وأسس القياس والاعتراف المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي بالجلسة المنعقدة في ٢٠٠٨/١٢/٢٦، **وكان ذلك بديلاً عن** قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي في ٢٠٠٢/٧/٢٧ ، ولا شك أن ذلك يساير إتجاه أكثر من ١٣٨ دولة حول العالم(حتى ٢٠١٥) باتت تُطبق معايير التقارير المالية(**Onipe., et al 2015**).من هنا تكمن أهمية الاجابة على السؤال الذي سبق وطرحه الباحث حول "أثرالتحول نحو تطبيق المعايير المحاسبية المُتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** على النسب الرئيسية للقوائم المالية التي هي في الأساس أداة المستثمرين لتقييم أداء هذه البنوك أم لا ؟

٢-٢ مراحل تحول معايير المحاسبة المصرية المُطبقة بالبنوك تجاه IFRSs :

تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC**عام١٩٧٣ وكان هدفها الأساسي تصميم معايير للمحاسبة للاستخدام الدولي (**Michel et al., 2013**)، ولم تلق المعايير التي أصدرتها هذه اللجنة في بداياتها القبول العام من كل دول العالم ، إلا أن هذه المعايير بدأت رويداً رويداً تلقي القبول العام ، حتى جاء عام ٢٠٠١ حيث تغير اسم لجنة المعايير**IASC** إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** ثم ،

بعد توافق مجلسي معايير المحاسبة الأمريكي **FASB** مع مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** في عام ٢٠٠٥ ، تم تعديل مسمى المعايير المحاسبية الصادرة الى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** . ومن المتعارف عليه أن أحد أهم الأسس التى بنيت عليها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو التوجه فى القياس المحاسبى بالاعتماد على القيمه العادلة وليس التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة للأصول و الخصوم المالية على وجه الخصوص ، فالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية تعترف بالزيادة والانخفاض الذى يطرأ على قيمة الاصول والخصوم المالية. كذلك قام مجلسس معايير المحاسبة الدولية **IASB** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى **FASB** باصدار المرحله الأولى من الإطار الفكرى المشترك والذى تتضمن تعديل فى الصفات الأساسية ، فبعد ما كانت (الملاءمة والموثوقية) أصبحت (الملاءمة والتمثيل الصادق) ويلاحظ هنا أن المجلس حذف الموثوقية كصفة أساسية لأن القياس بالقيمة العادلة قد لا يتصف بالموثوقية خاصة فى ظل المستويات المختلفه من القيمه العادلة. كذلك فان المعايير الدولية بُنيت على مدخل المبادئ **Principle based standards** وهى عباره عن عملية وضع المعايير المحاسبية اعتمادا على مجموعه من المفاهيم او المبادئ القائمه على أساس مجموعه من التعريفات الاقتصادية العامة التى تتيح للممارس إستخدام الحكم الشخصى لمعالجه الأحداث الإقتصادية حسب جوهر هذه الأحداث ، بمعنى آخر أن مدخل المبادئ ينظر الى ما وراء الأُطر الفكرية من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية وتعريفات العناصر وأسس الاعتراف والقياس. كل ذلك يتيح مرونة كبيره فى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وبالتالى فإن الأرقام المحاسبية المنشوره سيعتمد جزء كبير منها على سلوك معدى التقارير المالية وأحكامهم وتقديراتهم الشخصية.

وبالنسبة للمعايير المحاسبية المصرية بشكل عام فقد لوحظ أنها بدأت بترجمة عدد ٢٠ معيار دولي بداية من ١٩٩٧ ، ثم أُضيف اليها معايير جديدة وحُذِف بعضها لتصبح عام ٢٠٠٦ عددها ٣٥ معياراً ، حيث باتت متفقة إلى حد ما مع معايير التقارير المالية الدولية .

إلى أن جاء عام ٢٠١٥ وعُدلت هذه المعايير لتصبح ٣٩ معيار تتفق أيضا إلى حد بعيد مع **IFRSs** ، وهكذا يُفهم مما سبق أن المعايير المحاسبية المصرية بدأت متأثرة بمعايير لجنة المحاسبة الدولية **IASC** ثم مجلس معايير المحاسبة الدولية**IASB** وأخيراً **IFRSs**.

وبالنسبة للقطاع المصرفي يجب التنويه الى أن البنوك لا تطبق عند إعدادها للقوائم المالية إلا تعليمات البنك المركزي المصري ، وهذه التعليمات تتفق كما ذكر مجلس إدارة البنك المركزي مع المعايير المحاسبية التي يُقر تطبيقها البنك المركزي المصري . والشكل التالي رقم (٢) يُلخص خطوات تحول المعايير المصرية عامة والبنوك بشكل خاص **للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** .

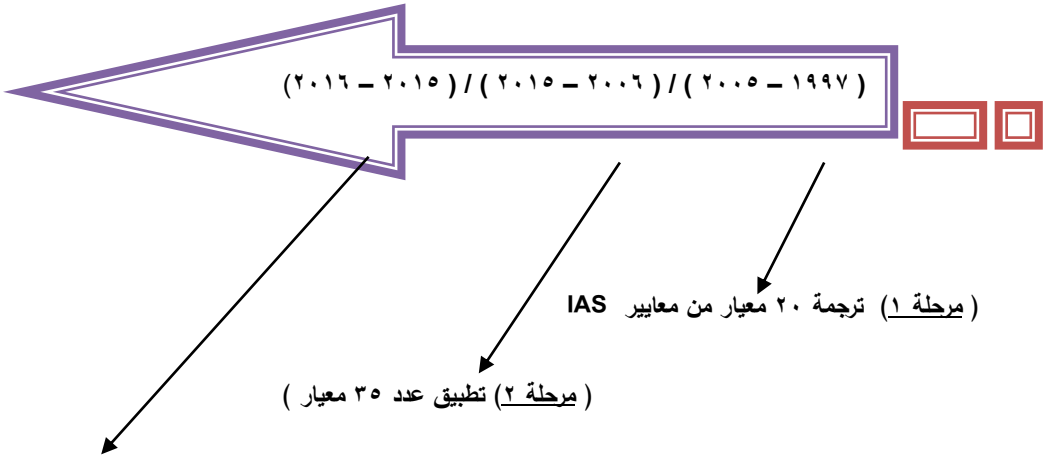

(شكل رقم ٢) خطوات تحول المعايير المصرية بشكل عام والبنوك بشكل خاص للمعاير الدولية IFRSs

(المصدر : من إعداد الباحث)

من الشكل السابق يمكن ملاحظة أن البنك المركزي لم يشرع بعد بتطبيق المرحلة الثانية من المراحل الموضحة بالشكل السابق والتي تتضمن تطبيق مستجدات إصدارات **IFRSs** و تشمل عدد ٣٩ معيار وقد صدر بها القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ، وبداية التطبيق يناير ٢٠١٦ ، غير أن البنك المركزي لا يزال يطبق فقط المعايير المحاسبية الصادرة من٢٠٠٦الى ٢٠١٥ وهي ما يطلق عليها بالمرحلة الأولى من مراحل الإتفاق مع **IFRSs**.

ينتهي الباحث الى أن المعايير الملغاة والتي كانت تُطبق بالبنوك بفترة (١٩٩٧–٢٠٠٥) هي ترجمة للمعايير الدولية **IASCs**، كما أن المعايير الحالية المطبقة بالبنوك تتطابق تقريباً مع **IFRSs** ، وأساس الأخيرة معاييرالمحاسبة الدولية IASs مما يُفهم منه إستناد المعايير المصرية الحالية المُطبقة بالبنوك تاريخيًا إلى معايير المحاسبة الدولية .

٣/٢–أوجه الاختلاف بين المعايير المصرية المُطبقة بالبنوك وإصداراتIFRSs :

أشار تقرير (**United Nations ,2008**) في دراسة حول تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في مصر الى أن المعايير المصرية الحالية المطبقة بالقطاع المصرفي تقريبا هي النسخة العربية من إصدار **IFRSs** حتى ٢٠٠٥، مع وجود بعض أوجه الاختلاف **وهي على النحو التالي :**

(أ)معيار المحاسبة المصري رقم١ وموضوعه عرض القوائم المالية – "توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقا للمتطلبات القانونية . ومما لا شك فيه أن لهذا التعديل تأثير ملموس على كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ وموضوعه " نصيب السهم في الأرباح" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) وموضوعه "مزايا العاملين ."

(ب) معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ وموضوعه الأصول الثابتة وإهلاكاتها – "تم تعديل الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من "٣١" الى "٤٢" من هذا المعيار بحيث لا يتم إستخدام هذا النموذج إلا في حالات محددة وعندما تسمح القوانين واللوائح بذلك. وفيما عدا هذا تستخدم المنشأة نموذج التكلفة الوارد بفقرة "٣٠ "

(ج) معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) وموضوعه الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة تم إلغاء الفقرات "٤٤" و "٥١" و "٥٢" من هذا المعيار حيث أنها (أي هذه الفقرات) تمنع تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من الأرباح أوالخسائر وتنص على تكوينها خصما من حقوق الملكية. في حين أن تعليمات البنك المركزي المصري والسياسات البنكية المتعارف عليها تنص بضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصما على الأرباح أو الخسائر .

(ء) معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ وموضوعه"القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي، حيث تم إعداد هذا المعيار مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) الخاص بالتأجير وذلك لما احتواه القانون٩٥ لسنة١٩٩٥ والخاص بالتأجير التمويلي في مادتيه "٢٤" "٢٥" من معالجات محاسبية ملزمة تختلف عن المعالجات السائدة دوليا. حيث يحتفظ المؤجر في دفاتره بالأصل المستأجر ويقوم بإهلاكه. ويقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التي سددت فيها.

وبمقارنة إجمالي المعايير التي تبنى البنك المركزي تطبيقها على البنوك المصرية إعتباراً من ٢٠١٠ مع المعايير التي كانت تطبقها ذات البنوك خلال الفترة من **٢٠٠٢ – ٢٠٠٩** سنجد أن هذه المعايير كانت حوالي ٢٠ معياراً ، صارت وفقاً للمطبق حالياً بالبنوك المصرية ما يقارب ٣٥معياراً ، وهكذا تطورت هذه المعايير تطوراً كبيراً ، وهو ما يبرر ضرورة البحث في تأثير هذه الاختلافات الكبيرة على أرقام القوائم المالية من جهة وعلى النسب المالية التي تنتجها هذه القوائم من جهة أخرى.

٣- التحليل والدليل العملي:

٣-١ مجتمع الدراسة وإختيار العينة:

قام الباحث بإختيار عينة عشوائية من البنوك المصرية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري ، بعض هذه البنوك مقيد ببورصة الأوراق المالية والبعض الآخر غير مقيد ، أيضاً بعضها خاص والبعض الآخر حكومي ، وأخيراً بعض هذه البنوك صغير الحجم والبعض الآخر كبير الحجم ، وبالتالي تتميز العينة بتمثيلها الى حد بعيد لمجتمع الدراسة البالغ عدده خمسةٌ وثلاثون بنكاً بحسب إحصاء عام ٢٠١٥(**الهيئة العامة للاستعلامات ٢٠١٥**) ، وهذه العينة تمثل حوالي ٤٥ % من مجمل البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري ، حيث تغطي الدراسة فترة ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، حيث تمثل فترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) فترة تطبيق المعايير السابقة ، بينما تُمثل سنوات (٢٠١٠- ٢٠١٥) المعايير المُعدَّلة محل

الدراسة ، علماً بأن الدراسة ستهتم بمقارنة نسب الربحية والرفع المالي والتدفقات النقدية لكل بنك على حدة **قبل** تطبيق النظام الجديد أي بالقوائم المالية الأصلية لسنة ٢٠٠٩ بنفس النسب المالية لنفس البنك بعد تطبيق النظام الجديدالمتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية أي بالقوائم المالية المعدلة لسنة ٢٠٠٩، وهناك إمكانية كبيرة لتحقيق هدف الدراسة المُمثل في المقارنة سابق الإشارة إليها ، وذلك لأن البنوك المصرية أصدرت بالفعل ما يلي:-

(أ) قوائم مالية أصلية صادرة عام ٢٠٠٩ لم تطبق عليها معايير التقارير المالية **IFRSs** .

(ب) قوائم مالية مُعدلة عن عام ٢٠٠٩ طُبق عليها بالفعل المعايير المصرية المعدلة وفقاً للمعايير الدولية التقارير المالية **IFRSs** ومعها قوائم سنة ٢٠١٠ الأصلية وكانت بيانات البنوك التي دخلت عينة الدراسة كالتالي :

جدول رقم (١) بيان بالبنوك التي دخلت عينة الدراسة

مسلسل	اسم البنك
1	البنك التجاري لدولي
2	بنك كريدي اجريكول
3	البنك المصري الخليجي
4	البنك الوطني المصري
5	البنك الوطني للتنمية
6	بنك قناة السويس
7	بنك الاتحاد الوطني
8	الأهلي سوسيتيه جنرال
9	بنك hsbc
10	البنك المصري لتنمية الصادرات
11	البنك الاهلي المصري
12	بنك مصر
13	البنك العربي
14	بنك القاهرة ـ عمان
14	الجملة

٣-٢ تجميع البيانات:

قام الباحث بتجميع البيانات الخاصة بالدراسة من واقع قوائم الدخل والمركز المالي (الميزانية) وقائمة التدفقات النقدية لكل بنك من الأربعة عشر بنكاً المُختارة خلال فترة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ ، وذلك عن عام ٢٠٠٩ (القوائم الأصلية) وكذلك (القوائم المُعدَّلة) عن نفس السنة ، وبناء عليه سيتم تجميع البيانات والأرقام على خطوتين كالتالي :-

(أ)الخطوة الأولي تتمثل في تجميع بيانات القوائم الماليةالمعدلة **(Restatement)** والمعدة وفق النظام الجديد **IFRSs** وذلك من قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية .

(ب)الخطوة الثانية تتمثل في تجميع بيانات القوائم المالية الأصلية (**قبل التعديل**) والمعدة وفق النظام السابق**EASS** وذلك من قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية.

مع ملاحظة أن هذه القوائم سواء كانت المُعدلة أوالأصلية تخص عام ٢٠٠٩ وهو عام التحول لتطبيق معايير التقارير المالية بشكل مُلزم بالبنوك المصرية وفقا لتعليمات البنك المركزي.

٣-٣ أساليب التحليل الإحصائي المُستخدمة:-

لتحقيق أهداف البحث يستخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :-

٣-٣-١ استخدام إختباري(T، F) لتحليل التغيرات Variances Analysis :

تهتم الفروض من الأول الى الثالث بقياس ثم تحليل مدى التغيرات في النسب المحاسبية للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية **قبل** تعديلها ، ثم القيام بنفس الإجراء لنفس السنة **بعد** تطبيق المعايير الجديدة ، وبالتالي سيقوم الباحث بمقارنة مدى اختلاف الحد الأدنى عن الأقصى للأرقام والنسب المالية وذلك على مستوى ثلاثة مقاييس مختلفة هي كل من مقاييس الربحية والرفع المالي والتدفقات النقدية .ويعتمد الباحث في تحليل تلك التغيرات بالأساس على اختبارين أساسيين هما إختبار **Paired Sampled t-test for Equality of Means** أي اختبار مدى تساوي المتوسطات ، وهو من الاختبارات اللامعلمية **NonparametricTests** ويلائم العينات التي تقل مفرداتها عن ثلاثون مشاهدة ، ثم يستخدم الباحث اختبار **Levine's Test for Equality of Variances**، والهدف هو قياس مدى تشتت القيم الخاصة بالنسب المالية محل الدراسة والسابق الإشارة اليها عن وسطهاالحسابي. وفي هذا الصدد يستخدم الباحث مدخل القيمة الحرجة في قبول أو رفض فرض العدم ، ويطلق عليه إحصائياً ***p*-value approach** ، وهو يعني أن الحصول على قيمة تقل عن مستوى معنوية **a=0.05** يشير الى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والعكس صحيح كما أُشير بدراسة (**Ramona et al ., n.d.**) .

٣-٣-٢ استخدام إختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Tests of Normality :

لما كانت عينة الدراسة تتكون من عدد أربعة عشر بنكاً ، أي أقل من عدد ثلاثين مشاهدة، ولما كان تحليل الانحدار الذي يود الباحث استخدامه لعينة تقل مفرداتها عن ٣٠ مشاهدة ، لذلك يستلزم الأمر من الباحث ضرورة التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي **Tests of Normality** والإختبار المستهدف استخدامه هنا هو اختباري **Kolmogorov-Smirnov** و **Shapiro-Wilk**.

٣/٣/٣-إستخدام أسلوب الانحدار البسيط:

يتم إستخدام نموذج الإنحدار البسيط وفق طريقة **OLS** في اختبار الفرض الرابع لكى يتمكن الباحث من دراسة الى أي مدى تستطيع القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية المتوافقة **IFRSs** أن تُفَسَر

بقيم القوائم المالية المعدة وفق المعايير المصرية قبل تعديلها. ، ويستخدم الباحث نموذج الإنحدار الخطي التالي المُستخدم بدراسات **(Adzor,2014)** وكذا ، **(Michel. B., et al 2013)**

$$IFRSsit = \alpha + \beta EASsit + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

حيث :-

IFRSs = نسب القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير بعد التعديل.

EASs= نسب القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية المصرية قبل التعديل

it البنك رقم ١ في العينة المكونة من أربعةَ عشرْ بنكاً مصريا .

B=معامل الارتباط لمتغير النسب المالية المعدة وفق مًعايير المحاسبة المصرية **EASs**

α =ثابت النموذج.

ε =الخطأ المعياري للتقدير.

هذا ويمثل النموذج السابق العلاقة بين النسب المُحاسبية المعدة وفق المعاييرالمصرية قبل تعديلها **EASs** والمعايير المعدلة وفقا لـ**IFRSs**، ويتوقع الباحث أن يكون معامل التحديد **R2** مساوي للنسبة 100 % **إذا** لم يكن هناك فروق جوهرية بين كلا النظامين لكل نسبة على حدة ، وبالتبعية يتوقع الباحث أن تكون قيمة **β** = +**1.00**حال عدم وجود فروق جوهرية.وفي حالة زيادة قيمة **β عن القيمة 1.00** ففي هذه الحالة يمكن الزعم بوجود تذبذب في النسبة المُراد اختبارها.

٣-٤ طريقة قياس النسب المالية محل الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة لكل من من**(Abdul**-Baki **,2014)** وكذلك كل من **(Michel. B., et al 2013) وكذا (NichoAdzor2014)** يمكن ايجاز طريقة قياس نسب الدراسة على النحو التالي :-

النسبة	*طريقة القياس*	*الرمز ورقم المعادلة*
نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	*التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل/ مجمل الأصول*	*CFO.....(٢)*
نسبة الرفع المالي	*إجمالي الإلتزامات / مجمل الأصول*	*LEV.....(٣)*
معدل العائد على الأصول	*صافي الربح بعد الضرائب /اجمالي الأصول*	*ROA.....(٤)*
معدل العائد على حقوق الملكية	*ايرادات النشاط / مجمل حقوق الملكية*	*ROE.....(٥)*
معدل صافي الربح الحدي	*صافي الربح / الايرادات*	*NPM.....(٦)*
معدل دوران الأصول	*إجمالي الإيرادات /اجمالي الأصول*	*ATO.....(٧)*

٣-٥ التحليل والنتائج:

٣-٥-١ وصف إحصائي مُقارن للأرقام والنسب الرئيسية قبل وبعد تطبيق المعايير المُعدلة:-

٣-٥-١-١ وصف إحصائي لأرقام القوائم المالية:

جدول رقم (٢) وصف إحصائي لأرقام القوائم المالية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية

	ارقام القوائم المالية وفق EASs				
	الأصول	التدفق النقدي من التشغيل	الإلتزامات	حقوق الملاك	صافي الربح
العينة	14	12	14	14	12
	0	2	0	0	2
الوسط	16196578823	1.5	14447114373	1353863629	444950889
الوسيط	8059627557	329379068	7323385242	810155596.5	203190077.5
الانحراف المعياري	20808914979	2.74E+09	18525165755	1659509320	584644268.3
الالتواء	1.448488931	1.9616099	1.429547475	1.478418442	1.291727407
التفلطح	1.132610341	2.5892976	1.070873845	1.532005793	0.463289491
الحد الأدنى	15441929	-512778104	13532355	1909574	-458142738
الحد الأقصى	64124697953	7920578256	57083034439	5287817266	1709766791
	ارقام القوائم المالية IFRSs				
	الأصول	التدفق النقدي من التشغيل	الإلتزامات	حقوق الملاك	صافي الربح
العينة	14	13	14	14	13
	0	1	0	0	1
الوسط	16217120529	1.4	14468529099	1575882430	417921623.6
الوسيط	8030630249	57555353	7319761526	882375506	48241299
الانحراف المعياري	20842582174	2.37E+09	18529630885	1951786443	596422451
الالتواء	1.446600799	1.825668	1.428378346	1.340647222	1.383121053
التفلطح	1.119167591	2.1418162	1.076448686	0.719942894	0.669621623
الحد الأدنى	15441929	-512778104	13532355	1909574	-496248719
الحد الأقصى	64124697953	6687222699	57175233031	5761062543	1745496216

الجدول السابق رقم (٢) أعطى وصفاً تفصيلياً لتأثير تطبيق المعايير محل الدراسة على **أرقام القوائم المالية** ، حيث كان حجم العينة عبارة عن أربعة عشر بنكاً، وتشير الإحصائيات الى إختلافات في المدى وذلك بالنسبة لأرقام القوائم المالية يمكن تبيانها بشكل أكثر تفصيلاً في جدول منفصل (رقم ٣) على النحو التالي :-

(جدول رقم ٣) تحليل قيم ونسب التغيرات بالقوائم المالية منسوبة للقيم الأصلية

البيان	الأصول IFRSs	الأصول EASs	مقدار التغير	نسبة التغير
الحد الأدنى	15441929	15441929	0	0
الحد الأقصى	64124697953	64124697953	0	0
البيان	التدفق النقدي IFRSs	التدفق النقديEASs	التغير مقدار	نسبة التغير
الحد الأدنى	-512778104	-512778104	0	0
الحد الأقصى	6687222699	7920578256	-1233355557	-0.15571534
البيان	الإلتزامات IFRSs	االإلتزامات EASs	التغير مقدار	نسبة التغير
الحد الأدنى	13532355	13532355	0	0
الحد الأقصى	57083034439	57175233031	-92198592	-0.00161256
البيان	حقوق الملاكIFRSs	الملاك حقوق EASs	التغير مقدار	نسبة التغير
الحد الأدنى	1909574	1909574	0	0
الحد الأقصى	5761062543	5287817266	473245277	0.089497283
البيان	صافي الربح IFRSs	الربح صافي EASs	التغير مقدار	نسبة التغير
الحد الأدنى	-496248719	-458142738	-38105981	0.08317491
الحد الأقصى	1745496216	1709766791	35729425	0.020897251

ومن الجدول السابق رقم ٣ يستنتج الباحث الحقائق التالية حول التغيرات التى طرأت على أرقام القوائم المالية:-

أولاً:- بالنسبة لرقم إجمالي الأصول

كان المدى في ظل المعايير المحاسبية قبل التعديل EASs يتراوح ما بين 15441929 وبين 64124697953 بينما في ظل المعايير المعدلة IFRSs أصبح المدى ما بين 15441929 وبين64124697953 تقريبا بدون أي تغيير يذكر .

ثانياً :- بالنسبة لرقم مجمل الالتزامات

وجد الباحث أن المدى قبل تطبيق المعايير المعدلة تراوح ما بين 13532355 وبين 57083034439 وبعد تطبيق المعايير الجديدة أصبح ما بين 13532355 وبين 57175233031 بتغير طفيف نسبته -0.15571534

ثالثاً :-بالنسبة لرقم حقوق الملاك

كان المدى يتراوح ما بين 1909574 وبين 5287817266 في ظل المعايير السابقة تحول في ظل المعايير المعدلة من 1909574 الى 5761062543 بتغير مقداره 0.089497283

رابعاً :- فيما يتعلق بصافي الربح

كان المدى قبل تطبيق المعايير محل الدراسة ما بين 458142738- وبين1709766791 تغير بعد تطبيق المعايير المحاسبية ليصبح ما بين496248719- وبين 1745496216 بتغيير الحد الأدنى نسبته 0.08317491 وبتغير في الأقصى نسبته 0.020897251 .

خامسا بالنسبة للتدفقات النقدية:

كان الحد المدى ما بين 512778104- ، 1709766791 تغيرت الى حد أدنى 496248719- ، 1745496216 بتغيير في الحد الأقصى مقداره 0.15571534-.

وهكذا ينتهي الباحث إلى وجود إختلافات ، أحيانا تحدث في الحد الأدنى و أخرى في الحد الأقصى . وهي نتائج تتشابه الى حد بعيد مع دراسة (**Jermakowicz et al., 2007**) في ضوء ما سلف يتضح للباحث بأن تغير بعض الأرقام الخاصة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المُعدلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مَرَدُه (من وجهة نظر الباحث) الى إستحداث بعض المُعالجات المُحاسبية الجديدة التي أثرت على أرقام القوائم المالية بعضها وارد بالمعايير الجديدة ، والبعض الآخر مُستحدث بموجب تعليمات البنك المركزي المصري على النحو التالي:-

(أ) معيار المحاسبة المصري رقم١ وموضوعه عرض القوائم المالية – "توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقا للمتطلبات القانونية . ومما لا شك فيه أن لهذا التعديل تأثير ملموس على كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ وموضوعه " نصيب السهم في الأرباح" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) وموضوعه "مزايا العاملين ." ولعل ذلك سبب تغير أرقام صافي الربح وتغير مداها الأدنى والأقصى بمعدل نسبته 0.08317491 و 0.020897251 على التوالي (**أنظر جدول رقم ٣**).

(ب) معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ وموضوعه الأصول الثابتة وإهلاكاتها حيث لم يتم إجراء أي تعديل سوى الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم في الفقرات من "٣١" الى "٤٢" من هذا المعيار بحيث لا يتم إستخدام هذا النموذج إلا في حالات محددة وعندما تسمح القوانين واللوائح بذلك. وفيما عدا هذا تستخدم المنشأة نموذج التكلفة الوارد بفقرة "٣٠ " ولعل ذلك أدى الى عدم وجود تأثير ملموس على المدى (**أنظر جدول رقم ٣**) ، حيث يستخدم البنك المركزي نموذج التكلفة التاريخية ، ولم يثبت للباحث إستخدام نموذج القيمة السوقية للأصول الثابتة بالبنوك المصرية .

(ج) معيار المحاسبة المصري رقم (١٩) وموضوعه الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة تم إلغاء الفقرات "٤٤" و "٥١" و "٥٢" من هذا المعيار حيث أنها (أي هذه الفقرات) تمنع تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من الأرباح أو الخسائر وتنص على تكوينها خصما من حقوق الملكية. في حين أن تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٠٠٨/١٢/٢٦ والسياسات

البنكية المتعارف عليها تنص بضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصما على الأرباح أو الخسائر . ، وقد تغير مسمى مخصص القروض والسلفيات الى مسمى جديد وهو عبء الإضمحلال عن قيمة الإئتمان ، وقد تأثرت أرقام صوافي الربح لكافة البنوك المصرية صعوداً أو هبوطاً بتطبيق المعالجة الجديدة ، فعلى سبيل المثال (وليس الحصر) أعلن بنك كريدي أجريكول بتقرير مجلس إدارته لسنة ٢٠١٠ أن صافي الربح المحقق في ٢٠٠٩/١٢/٣١ كانت نسبته ١٢.٩% وكان يمكن ان يزداد الى معدل ١٧.٢% لو لم يقم البنك بتطبيق المعالجة الجديدة الواردة بالمعيار رقم ١٩ والخاصة بمخصصات القروض والسلفيات (**القوائم المالية المنشورة لبنك كريدي اجريكول ٢٠١٠**) . مما يُفهم منه تأثير المعالجة المذكورة على رقم صافي الربح ونسبته بالسلب ، وهو ما يؤكد تحفظ المعايير الجديدة مقارنة بالسابقة .

٣-٥-١-٢ وصف إحصائي للنسب الرئيسية:

٣-٥-١-٢-١ وصف إحصائي لنسب الربحية:

يوضح جدول رقم (٤) نسب كل من معدل العائد على الأصول **ROA** ومعدل الربح الحدي **NPM** ومعدل دوران الأصول **ATO** ومعدل العائد على الملكية **ROE**، يمكن القول أن هناك اتجاه نحوانخفاض هذه النسب بالنسبة لمعايير التقارير المالية **IFRSs**، حيث كان الوسط الحسابي لهذه النسب وفق معايير المحاسبة المصرية قبل التعديل **EASs**على الترتيب (**0.17–0.29** 0 **– 0.056 – 0.193**) تغيرت بالنقص الى**0.15 – 0.024 – 0.059**- **0.149**) ونفس الشيئ بالنسبة للوسيط حيث كان وفق المعايير المحاسبية المصرية **EASs** على التوالي (**0.017 – 0.30 – 0.02 – 0.16**) تغيرت إلى (**0.015 – 0.29 – 0.06 – 0.14**) مما يشير الى **تأثير سلبي واضح** بالنسبة لكل نسب الربحية ما عدا نسبة معدل دوران الاصول **ATO** التى سجلت فيها **IFRSs** ارتفاعاً طفيفاً ، والنتائج السابقة تشير إلى أن المعايير المصرية المتوافقة مع **IFRSs**أكثر تحفظاً **Conversatism** من معايير المحاسبة المصرية **EASs** والتي كانت سارية حتى نهاية ٢٠٠٩ ، وذلك فيما يخص نسب الربحية وهذه النتائج تتفق مع الدراسات السابقة**(ibiamke, Nicholas Adzor2014) وكذلك Michel. B et al 2013 .**

جدول رقم (٤) وصف إحصائي لنسب الربحية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية

ROE		ATO		NPM		ROA		
IFRSs	EASs	IFRSs	EASs	IFRSs	EASs	IFRSs	EASs	
13	12	14	14	13	12	13	12	العينة
1	2	0	0	1	2	1	2	
0.149	0.193	0.059	0.056	0.246	0.296	0.015	0.017	الوسط
0.144	0.164	0.062	0.056	0.290	0.3	0.015	0.017	الوسيط
0.121	0.148	0.01	0.011	0.176	0.164	0.011	0.01	الانحراف المعياري
0.326	0.972	-0.73	-0.286	-0.205	-0.49	0.084	-0.22	الالتواء
-1.446	0.761	1.749	0.375	-1.602	-0.79	-1.607	-0.919	التفلطح
0.01	0.029	0.036	0.035	0.020	0.029	0.001	0.001	الحد الأدنى
0.338	0.525	0.077	0.077	0.504	0.503	0.033	0.033	الحد الأقصى

٣-٥-١-٢-٢ وصف إحصائي لنسبة الرفع الماليLEVERAGE:

يوضح الجدول **رقم(٥)** وصفاً إحصائياً لنسب الرفع المالي ، والتي ظهرت كالتالي:

جدول رقم (٥) وصف إحصائي لنسب الرفع المالي **LEVERAGE** قبل وبعد تطبيق المعايير المعدلة وفق**IFRSs**

EASs	IFRSs		بيانات الرفع المالي
14	14	Valid	N
0	0	Missing	
12.5693	11.2741		الوسط
10.4138	9.1205		الوسيط
8.12983	7.19163		الانحراف المعياري
1.405	1.481		الالتواء
1.01	1.146		التفلطح
5.25	4.9		الحد الأدنى
30.53	28.08		الحد الأقصى

ومن جدول رقم (٥) السابق لاحظ الباحث أن نسبة الرفع المالي في البنوك المصرية كانت في ظل معايير المحاسبة قبل التعديل**EASs** أكبر من نفس النسبة بعد تطبيق معايير التقارير المالية **IFRSs**، حيث كان الوسط الحسابي حوالي 12.56 انخفض في ظل المعايير الجديدة إلى حوالي **11.27**ونفس الشيئ بالنسبة للوسيط كان في ظل معايير المحاسبة قبل التعديل حوالي 10.41انخفض الى 9.0 ، وهذه النتيجة لاشك متفقة مع دراسات كل من **(ibiamke, Nicholas Adzor2014)** وكذلك**Michel. B et al 2013** .

٣-٥-١-٢-٣ وصف إحصائي لنسبةالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

يوضح **الجدول رقم (٦)** أيضا التغيرات التي حدثت على نسبة التدفقات النقدية ، حيث لاحظ الباحث أن هذه النسبة قد ارتفعت وفقاً لـ**IFRSs** عما كانت عليه فترة تطبيق المعاييرالمصرية قبل التعديل **EASs**، حيث كان الوسط الحسابي **8%** ارتفع إلى **10%** وكان الوسيط **4%** ارتفع الى **10%**، والسابق يؤكد أن **فيما يخص نسبة التدفقات النقدية** فأن المعايير المصرية **EASs** كانت أكثر تحفظاً من معايير**IFRSs**

جدول رقم (٦) وصف إحصائي لنسبة التدفق النقدي قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية

بيان	**صافي التدفق النقدي في ظل IFRS**	**صافي التدفق النقدي في ظل EAS**
N	10	10
	4	4
وسط	0.1015	0.0814
وسيط	0.1013	0.0448
إنحراف معياري	0.06383	0.08149
التواء	-.257-	1.102
تفلطح	0.687	0.687
حد ادنى	-1.316-	-.180-
حد اقصى	1.334	1.334
التواء	0.18	0.22

٣-٥-٢ إختبارات التوزيع الطبيعيTests of Normality:

ينبغي الإشارة إلى أنه من الناحية الإحصائية يتم اختبار مدى توافر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات **Normality of distribution** عندما لا تتخطي عينة الدراسة حاجز الثلاثين مشاهدة ، ولما كانت العينة المختارة في هذا البحث عبارة عن أربعة عشر بنكاً مصرياً ، لذلك يستلزم الأمر إستخدام إختبار **Kolmogorov-Smirnov** أو **Shapiro-Wilk** وذلك للنسب والأرقام التي سيتم اختبارها . علماً بأن القاعدة العامة المُتبعة لإجراء اختبار التوزيع الطبيعي هي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في حالة ما إذا كانت قيمة المعنوية **(Sig)** الخاصة بأي من إختبار **Kolmogorov-Smirnov** أو **Shapiro-Wilk** أو كلاهما أكبر من(>) القيمة **a=0.05** وهذا ما سيتم إجراءه.

٣-٥-٢-١ التوزيع الطبيعي لأرقام القوائم المالية:

وبالرجوع لمخرجات برنامج التحليل الإحصائي **SPSS** (**أنظر جدول رقم ٧**) تبين للباحث أن قيمة المعنوية **(Sig)** الخاصة باختبار **Kolmogorov-Smirnov** وكذا **Shapiro-Wilk** أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** لأغلب أرقام القوائم المالية (في ظل المعايير السابقة أو الحالية المُعدلة) تقريبا مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٧) إختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality لأرقام القوائم المالية المُعدة وفقاً للمعايير السابقة والحالية

Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			بيان بأهم أرقام القوائم المالية
Sig.	Df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.051	9	0.835	.200*	9	0.227	TASS/IFRS
0.05	9	0.835	.200*	9	0.227	TASI/EAS
0.006	9	0.756	0.038	9	0.281	OCF/IFRS
0.001	9	0.675	0.001	9	0.36	OCF/IEAS
0.017	9	0.793	.200*	9	0.213	SHAR/IFRS
0.055	9	0.838	.200*	9	0.225	SHAR/EAS
0.000	9	0.637	0.005	9	0.333	NET/IFRS
0.012	9	0.779	0.012	9	0.312	NET/EAS
0.064	9	0.844	.200*	9	0.216	REV/IFRS
0.057	9	0.84	**.200***	**9**	**0.213**	**REV/EAS**

٣-٥-٢-٢ التوزيع الطبيعي للنسب المحاسبية وفق معايير المحاسبة المصرية EASs:

حصل الباحث على المخرجات الموضحة **بالجدول رقم (٧)** ومنه تبين للباحث أن قيمة المعنوية (Sig) الخاصة باختبار **Kolmogorov-Smirnov** وكذا **Shapiro-Wilk** أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** لأغلب أرقام القوائم المالية تقريبا مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٨) إختبار التوزيع الطبيعي للنسب المالية الرئيسية المعدة وفق EASs

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	بيان
0.768	12	0.959	.200*	12	0.115	ROA/EAS
0.451	12	0.936	.200*	12	0.166	ATO/EAS
0.211	12	0.91	.200*	12	0.133	ROE/EAS
0.278	12	0.919	.200*	12	0.183	NPM/EAS
			a. Lilliefors Significance Correction			

٣-٥-٢-٣ التوزيع الطبيعي للنسب المحاسبية وفق المعايير المحاسبة المعدلة وفقاًIFRSs:

حصل الباحث على المخرجات الموضحة **بالجدول رقم (٩)** ومنه تبين للباحث أن قيمة المعنوية (Sig) االخاصة باختبار **Kolmogorov-Smirnov** وكذا **Shapiro-Wilk** أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** لأغلب أرقام القوائم المالية تقريبا مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٩) اختبار التوزيع الطبيعي للنسب المالية الرئيسية المعدة وفق IFRSs

Tests of Normality						
Shapiro-Wilk			Kolmogorov-Smirnov[a]			بيان
Sig.	df	Statistic	Sig.	df	Statistic	
0.114	13	0.895	0.164	13	0.20	ROE/IFRS
0.132	13	0.9	.200*	13	0.18	ATO/IFRS
0.045	13	0.865	0.15	13	0.202	ROA/IFRS
0.028	13	0.85	0.089	13	0.219	NPM/IFR
a. Lilliefors Significance Correction						

٣-٥-٣ إختبار معنوية الفروق:

من العرض السابق يتوصل الباحث الى أن هناك بعض التغيرات والفروق بين نسب القوائم المالية المُعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** التي يُطبقها البنك المركزي اعتباراً من عام ٢٠٠٩ بالبنوك المصرية ، وذلك مقارنة بالمعايير المحاسبية المصرية قبل تعديلها **EASs**، بعض هذه التغيرات كانت تغيرات موجبة والبعض الآخر كان تغيرات سالبة، ولتحديد مدى معنوية الفروق بين كلا النظامين سيقوم الباحث بإجراء إختبار **T (Paired Sampled t-test for Equality of Means)** لتحديد مدى معنوية الفروق بين متوسطي مجتمعين مرتبطين **Means** وهما النسب المالية المُعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** والنسب المالية المعدة وفق معايير المحاسبة المصرية قبل اتفاقها مع المعايير الدولية **EASs** ، ثم يتم إجراء اختبار **F (Levene's Test for Equality of Variances)** لتحديد مدى تشتت هذه التغيرات عن وسطها الحسابي ، وفي ضوء هذه الاختبارات يقبل

الباحث الإدعاء المنادي بعدم وجود فروق جوهرية بين كلا النظامين أيضاً إذا ما كانت قيمة **p.value** أقل من القيمة الحرجة **0.05** ويقبل الفرض البديل خلاف ذلك. ويعرض جدول رقم (١٠) هذه النتائج

جدول رقم (١٠) نتائج إختباري T&F لقياس مدى معنوية التغيرات وتجانسها

Ratio Pairs	Paired Sampled t-test for Equality of Means	Levene's Test for Equality of Variances
ROA(EAS) - ROA(IFRS)	t statistic -0.798 P- value 0.442	F- statistic 0.635 P- value 0.434
ROE(EAS) - ROE(IFRS)	t statistic -2.011 P- value 0.07	F- statistic 0.236 P- value 0.632
NPM(EAS) - NPM (IFRS)	t statistic -1.569 P- value 0.145	F- statistic 0.559 P- value 0.492
ATO (EAS) –ATO (IFRS)	t statistic -1.971 P- value 0.07	F- statistic 0.204 P- value 0.655
LEVER(EAS) - LEVER (IFRS)	t statistic -2.056 P- value 0.06	F- statistic 0.178 P- value 0.676
CFO(EAS) - CFO (IFRS)	t statistic -0.236 P- value 0.89	F- statistic 1.628 P- value 0.218

٣-٥-٤ إختبار فروض البحث:

٣-٥-٤-١ الفرض الأول :

لم تتأثر نسب الربحية للقوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs.

الجدول التالي (رقم ١١) يعرض التغير في النسب المحاسبية للربحية بعناصرها الأربعة منسوبة الى النسب الأصلية (وهي نسب المعايير السابقة) على النحو التالي :-

جدول رقم ١١ تغيرات النسب المحاسبية بعد تطبيق IFRSs منسوبة للقيم الأصلية المعدة وفق (EASs)

بيان	*معدل العائد على الأصول*		*ROA*	EASs معدل التغيرفي النسبة منسوب للقيمة الأصلية وهي قيم
	EASs	IFRSs	التغير	
الوسط	0.017	0.015	-0.002	-0.11764706
الوسيط	0.017	0.015	-0.002	-0.11764706
الحد الأدنى	0.001	0.001	0	0
الحد الأقصى	0.033	0.033	0	0
بيان	*معدل الربح الحدي*		*NPM*	
	EASs	IFRSs	التغير	معدل التغيرفي النسبة منسوب للقيمة الأصلية وهي قيمEASs
الوسط	0.296	0.246	-0.05	-0.168918919
الوسيط	0.30	0.29	-0.01	-0.033333333
الحد الأدنى	0.029	0.020	-0.009	-0.310344828
الحد الأقصى	0.503	0.504	0.001	0.00198807
بيان	*دوران الأصول معدل*		*ATO*	
	EASs	IFRSs	التغير	معدل التغيرفي النسبة منسوب للقيمة الأصلية وهي قيمEASs
الوسط	0.056	0.059	0.003	0.05357143
الوسيط	0.056	0.062	0.006	0.10714286
الحد الأدنى	0.035	0.036	0.001	0.02857143
الحد الأقصى	0.077	0.077	0	0
بيان	*العائد على الملكية معدل*		*ROE*	
	EASs	IFRSs	التغير	معدل التغيرفي النسبة منسوب للقيمة الأصلية وهي قيمEASs
الوسط	0.193	0.149	-0.044	-0.227979275
الوسيط	0.164	-0.144	-0.02	-0.12195122
الحد الأدنى	0.029	-0.01	-0.019	-0.655172414
الحد الأقصى	0.525	0.338	-0.187	-0.356190476

وكان الباحث قد أسلف وبَيَنَ أنَ **الجدول رقم (١٠)** يُظهر نتائج اختبار **Paired t-test** ومنه تبدو قيمة **P- value** وكذلك **t statistic** وكذلك إختبار (F) **Levene's Test for Equality of Variances** ومنه تبدو أيضاً قيمة **P- value** وكذلك **F. statistic** وفي ضوء هاذين الجدولين السابقين (**رقم ١٠** ، **رقم ١١**) يمكن إختبار فرض الدراسة الأول على النحو التالي :-

٣-٥-٤-١-١ مدى تأثر معدل العائد على الأصول ROA :-

لم يتغير الحد الأدنى لهذه النسبة وكذلك الحد الأقصى في كلا النظامين (المعايير قبل التعديل وبعد التعديل) بينما تغير كل من الوسط الحسابي والوسيط بالنقص بمعدل **0.117647059-** تقريباً لكل منهما (أنظر **جدول رقم ١٢**) ، وهذا التغير يشير الى إتجاه معدل العائد على الأصول نحو الإنخفاض ، مما يعني أن المعايير الحالية أكثر تحفظاً من المعايير السابقة ، وعن مدى معنوية ذاك

التغير في هذه النسبة سيتم الرجوع لكل من إختـــتباري F&T من جدول رقم ١٠ ، وبالرجوع الى (جدول رقم ١٠) وجدَ الباحث أنَ قيمة **t statistic= −0.798** وقيمة **P− value = 0.442** وهي أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** ، وبالرجوع الى نتائج اختبار **F** لقياس مدى تجانس التغيرات، بكلمات أخرى لقياس مدى تشتت للقيم عن وسطها الحسابي، والذي أظهر للباحث أن قيمة **F- statistic 0.635** ، وقيمة **P- value= 0.434** أي أكبر من القيمة الحرجة a=0.05 مما يدعو الى قبول فرض العدم المنادي بعدم وجود فروق جوهرية بين نسبة العائد على **الأصول ROA** بالمعايير المصرية المحاسبية قبل تعديلها عن نفس النسبة بعد تعديلها بالإتفاق مع **IFRSs**

٣-٥-٤-١-٢ مدى تأثر معدل العائد على حقوق الملكيةROE

لاحظ الباحث حدوث تغير في الحد الأدنى لهذه النسبة حيث إنخفض بمعدل **0.655172414**− وكذلك الحد الأقصى الذي انخفض بمعدل **0.356190476-** وذلك بالمعايير قبل التعديل وبعد التعديل) ، كذلك لاحظ الباحث تغير الوسط الحسابي بالنقص بمعدل **0.227979275-** كما إنخفض الوسيط بمعدل -**0.12195122** تقريباً (أنظر جدول رقم ١١) ، وهذا التغير يؤكد أيضاً على إتجاه معدل العائد على الملكية **ROE** نحو النقص ، مما يعني أن المعايير الحالية أكثر تحفظاً من المعايير السابقة ، وحتى يختبر الباحث مدى معنوية التغير سالف الذكر تم الرجوع لاختبارات T الموضحة بجدول رقم ١٠ كانت قيمة **t statistic =2.011** و قيمة**P value = 0.07**، وبالرجوع الى نتائج اختبار **F** لقياس مدى تجانس التغيرات، والذي أظهر للباحث قيمة **F- statistic= 0.2365** ، وقيمة **P- value= 0.632** أي أكبر من القيمة الحرجة a=0.05 مما يدعو الى قبول فرض العدم المنادي بعدم تأثر نسبة العائد على **الملكية ROE** بتطبيق المعايير المصرية المحاسبية بعد تعديلها بالإتفاق مع **IFRSs**

٣-٥-٤-١-٣ مدى تأثر معدل دوران الاصولATO :-

لاحظ الباحث إنخفاض الحد الأدنى لهذه النسبة بالنقص بمعدل **0.02857143-** ، ولم يتغير الحد الأقصى ، أما الوسط الحسابي فقد إنخفض بالتبعية بمعدل **0.05357143-** ، بينما إنخفض الوسيط بنسبة **0.10714286-** ، وبالرجوع الى جدول رقم ١٠ لإختبار معنوية الفروق السابقة من خلال **اختبار T** وجد الباحث أن قيمة **t statistic = 1.971 و قيمة P- value= 0.07 −P**، والأخيرة أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** وبالرجوع الى نتائج اختبار F لقياس مدى تجانس التغيرات، والذي أظهر للباحث قيمة **F- statistic= 0.204** ، وقيمة **P- value= 0.655** وهي أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** مما يدعو الى قبول فرض العدم المنادي بعدم تأثر نسبة معدل دوران الأصول **ATO** بتطبيق المعايير المصرية المحاسبية بعد تعديلها بالإتفاق مع **IFRSs**

٣-٥-٤-١-٤ مدى تأثر نسبة صافي الربح الحدي NPM

عند الرجوع الى الجدول رقم ١١ وجد الباحث إنخفاض الحد الأدنى لهذه النسبة بالزيادة بمعدل **0.310344828**، كما تغير الحد الأقصى بالنقص بنسبة **0.00198807-** ، أما الوسط الحسابي فقد

إرتفع بمعدل **0.168918919** أما الوسيط فقد إرتفع بمعدل **0.033333333-** ، وهكذا يبدو من تغير الوسط والوسيط بالنقص أن المعايير الحالية تتحفظ بدرجة أكبر من المعايير الحالية ، ولتحديد مدى معنوية تِلكُمُ الفروق قام الباحث بالرجوع الى جدول رقم ١٠ لإختبار معنوية الفروق السابقة من خلال إختبار T ، حيث وجد الباحث أن قيمة **t statistic = 1.971 و قيمة P– value= 0.07**، والأخيرة أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** ، وبالرجوع الى نتائج إختبار F لقياس مدى تجانس التغيرات، والذي أظهر للباحث أن قيمة **F- statistic= 0.204** ، وقيمة **P- value= 0.492** والأخيرة أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** ، مما يدعو الى قبول فرض العدم المنادي بعدم تأثر نسبة معدل الربح الحدي **NPM** بتطبيق المعايير المصرية المحاسبية بعد تعديلها بالإتفاق مع **IFRSs**

٣–٥–٤–٢ الفرض الثاني :

لم تتأثر نسبة الرفع المالي بالقوائم المالية للبنوك المصرية بتطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعاييرالدوليةلإعداد التقارير الماليةIFRSs .

الجدول التالي **رقم ١٢** يوضح معدل التغير في الحد الأدنى والأقصى والوسيط والوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي منسوبة للقيم الأصلية .

جدول رقم ١٢

معدل التغير في نسبة الرفع المالي منسوبة للقيم الأصلية .

بيانات الرفع المالي	IFRSs	EASs	التغير	معدل التغير منسوباً للقيم الأصليةEASs
الوسط	11.2741	12.5693	-1.2952	-0.1030447
الوسيط	9.1205	10.4138	-1.2933	-0.124191
الحد الأدنى	4.9	5.25	-0.35	-0.0666667
الحد الأقصى	28.08	30.53	-2.45	-0.0802489

من الجدول السابق (رقم ١٢) يتضح مدى التغير الذي طرأ على نسبة الرفع المالي ، فقد تغير الحد الأدنى والأقصى بالسلب بنسبة **0.0666667- .0- ، 0.0802489-** على التوالي ، بينما تغير الوسيط والوسط الحسابي بنسبة **0.1030447- ، 0.124191-** على التوالي مما يشير من الناحية الرياضية إما الى إنخفاض قيمة الإلتزامات التي على البنوك المصرية خلال هذه الفترة (بسط النسبة) أو الى إرتفاع قيم إجمالي الأصول المملوكة (مقام النسبة)، ويرجح الباحث الإحتمال الأول نظرا لعدم حدوث تغيير ملموس في معالجات البنوك للأصول (معيار رقم ١٠) حيث ما زال نموذج التكلفة التاريخية هو السائد بالنسبة لتقييم الأصول ، وفي كافة الأحوال المحصلة النهائية تؤكد وجود تغيرات بالسالب في هذه النسبة ، وللتحقق من مدى معنوية هذه الفروق سيتم **الرجوع للجدول رقم (١٠)** لإختبار معنوية الفروق السابقة من خلال اختبار T ، فقد كانت قيمة **t statistic= 2.056-** وكانت قيمة **P– value = 0.06** والأخيرة أكبر من القيمة الحرجة 0.05 ، وعند الرجوع الى اختبار F وجد الباحث أن

قيمة **F- statistic= 0.178** وقيمة **P- value = 0.676** والأخيرة أيضاً كانت أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** مما يدعو إلى قبول فرض العدم المنادي بعدم تأثر نسبة الرفع المالي **LEVERAGE** بتطبيق المعايير المصرية المحاسبية بعد تعديلها بالإتفاق مع **IFRSs**

٣-٥-٤-٣ الفرض الثالث:

لم تتأثر نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للقوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة المتوافقة مع المعاييرالدولية لإعداد التقارير الماليةIFRSs :

الجدول التالي (رقم ١٣) يوضح نسبة التغير في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل منسوبا للقيم الأصلية

جدول (رقم ١٣) نسبة التغير في التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل منسوباً للقيم الأصليةEAS

بيان	صافي التدفق النقدي في ظل IFRS	صافي التدفق النقدي في ظل EAS	التغير	نسبة التغير
وسط	0.1015	0.0814	0.0201	0.24693
وسيط	0.1013	0.0448	0.0565	1.26116
حد ادنى	1.316	-0.18	1.496	8.311111
حد اقصى	1.334	1.334	0	0

حيث لاحظ الباحث **من الجدول رقم ١٣** تغير الحد الأدنى والأقصى بالنقص بنسبة **-180.-** ، بينما تغير الوسيط والوسط الحسابي بنسبة **0.24693** ، **1.26116** ، و**بالرجوع الى جدول رقم (١٠)** لإختبار معنوية الفروق السابقة من خلال اختبار T ، بكلمات أخرى إختبار مدى صحة الفرض الثالث المُنادي بعدم تأثر نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلCFO للقوائم المالية بتطبيق المعايير المحاسبية المعتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث كانت قيمة – = **t statistic 0.236**وقيمة **P– value = 0.89** والقيمة الأخيرة أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** ، كما قام الباحث بتحديد قيمة **F** والتي كما يتضح من **الجدول رقم (١٠)1.628** بينما قيمة **P– value = 0.218** وهي أكبر من القيمة الحرجة **a=0.05** مما يدعو إلى قبول فرض العدم المنادي بعدم تأثر نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل **CFO** من أنشطة التشغيل للقوائم المالية بتطبيق النظام الجديد المعتمد على معايير التقارير الماليةIFRSs .

٣-٥-٤-٤ الفرض الرابع :

لا يمكن تفسير قيم القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية المتوافقة معIFRSs بقيم القوائم المالية المعدة وفق المعايير المصرية قبل تعديلها.

قبل إختبار هذا الفرض ينبغي تبيان القاعدة العامة المُتبعة لاختبار الفرض المذكور ، وهي أن الباحث يتوقع أن يكون مربع معامل التحديد **R2** مساوي للنسبة **100 %** اذا لم يكن هناك فروقا بين كلا النظامين

لكل نسبة على حدة ، وبالتبعية يتوقع الباحث أن تكون قيمة معامل الإرتباط **β** = +1.00، أي الواحد الصحيح ، ويستدعي الأمر ضرورة القيام بتحليل الإنحدار البسيط فيما يخص النسب المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قبل التعديل مع معايير التقارير المالية بعد التعديل، و لتحديد ما إذا كان يمكن تفسير قيم القوائم المالية المعدة وفق معايير **IFRSs** بقيم القوائم المعدة وفق**EASs** تم تشغيل البيانات ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS ، فحصل الباحث على النتائج التالية الموضحة بالجداول أرقام (١٤) ، (١٥)

جدول رقم (١٤) تحليل الإنحدار البسيط لنسب الربحية الأربعة

Dependent	*variable (IFRSs)*	*β (EASs)*	*R2*
Profitability Ratios **ROA**	**Coefficient** **t statistic (P- value)**	**1.009 (0.000)**	**0.885**
ROE	**Coefficient** **t statistic (P- value)**	**0.745 (0.000)**	**0.866**
NPM	**Coefficient** **t statistic (P- value)**	**0.949 (0.000)**	**0.835**
ATO	**Coefficient** **t statistic (P- value)**	**0.717 (0.000)**	**0.686**

جدول رقم (١٥) تحليل الإنحدار البسيط لنسبتي التدفق النقدي والرافعة المالية

Dependent	*variable (IFRSs)*	*β (EAS)*	*R2*
LEVERAGE	**coefficient** **t statistic (P- value)**	**0.849 (0.000)**	**0.922**
CFO	**coefficient** **t statistic (P- value)**	**0.618 (0.012)**	**0.375**

وبإستقراء نتائج تحليل الإنحدار بطريقة **OLS** من **الجداول أرقام (١٤) و (١٥)** تم التوصل للآتي :-

فيما يخص نسب الربحية وهى تلكم النسب التي تضم كلاً من (نسب العائد على الأصول **ROA** وكذلك نسبة العائد على الملكية **ROE** ونسبة صافي الربح الحدي **NPM** ومعدل دوران الأصول **ATO)** فضلاً عن نسبتى الرفع المالي LEVERAGE والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل CFO ، لاحظ الباحث أن هناك علاقة إرتباط قوية للغاية بين كلاً من المتغير التابع وهو نسب القوائم المالية المُعدة وفقاً لـ **(IFRSs)** والمتغير المُستقل وهو نسب القوائم المالية المُعدة وفقاً لـ **(EASs)** ، حيث بلغ مربع معامل التحديد **R2** على الترتيب للنسب المالية سابق الإشارة إليها **0.885** ، **0.866** ، **0.835** ، **0.686** ، **0.922** ، **0.375** على التوالي ، النسبتين الوحيدتين الضعيفتين هما : نسبتا معدل دوران الأصول، صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل حيث بلغ مربع معامل تحديدهما(R_2) **0.686**، **0.375** على التوالي مقارنة بباقي النسب، لكن ما يجب ذكره هو أن هاتين النسبتين ما زالتا ذَواتا دلالةٍ إحصائيةٍ

حيث كانت القيمة الحرجة (**P– value**) لكلتاهما أقل من مستوى المعنوية **a=0.05** وكذا **a=0.01**، وبالتالي تشير هذه النتائج بشكل نهائي وقاطع إلى أنَ النسب المالية المُعدة وفق معايير التقارير المالية **(IFRSs) ترتبطُ ارتباطاً قوياً** بنفس النسب المقابلة لها وفق معايير المحاسبة المصرية قبل التعديل**(EASs)**، وتشير النتائج أيضًا إلى وجود تأثير للانتقال للمعايير المُعدلة من زاوية وجود تذبذب **Volatility** في بعض النسب وبالأخص نسبة معدل العائد على الأصول **ROA** حيث كانت قيمة معامل الارتباط β لذات النسبة أكبر من الواحد الصحيح **1.009 (أنظر جدول رقم ١٤)** ، بينما باقي النسب كان معامل الارتباط β أقل من الواحد الصحيح.

في ضوء ما سلف يمكن قبول الفرض البديل المنادى بأنه يمكن تفسير قيم القوائم المالية المعدة وفق نظام معايير التقارير المالية الدولية **IFRSs** بقيم القوائم المعدة وفق نظام المعايير المصرية **EASs** لكن التفسير ليس كاملا لعدم وصول معامل التحديد *R2* للقيمة 100% مما يؤكد وجود إختلافات. وهي نتائج تتشابه بشكل كبير مع دراسات كل من **(ibiamke et al ., 2014)** وكذلك**(Michel et al ., 2013)**

٤ –المُلَخَص والنتائج:

قام الباحث بتلك الدراسة تطبيقاً على المعايير المحاسبية المعمول بها بالبنوك المصرية (منذ ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٦) ، وهي تلك المعايير المُعدلة بالتوافق معً المعاييرالدولية لإعداد التقارير المالية ،وقد تم تطبيقها بالبنوك المصرية في إطار قواعد البنك المركزي الخاصة بأسس إعداد وتصوير القوائم المالية ، كما تأتي هذه الدراسة كذلك قبل شروع البنك المركزي في تطبيق متطلبات لجنة بازل ، التي تستلزم تطبيق كافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، وهي خطوة يمكن أن تأتي في الأجل المنظور، وذلك حتى تُساير البنوك المصرية التطور العالمي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية **IFRSs** ، وتنبع أهمية هذه الدراسة من زاوية إمكانية إعتبارها مؤشراً للبنك المركزي قبل الشروع في تطبيق مستجدات المعايير الدولية **IFRSs** من ناحية ، ومن ناحية أخرى من زاوية عدم وجود دليل عملي يوضح تأثير تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري والمتعلقة بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية المُعدلة وفق معايير التقارير المالية **IFRSs** على النسب المالية الرئيسية للقوائم المالية بهذه البنوك ، وفي سبيل ذلك قام الباحث بالتطبيق على سنة ٢٠٠٩ التي صدر فيها قرار البنك المركزي المصري بالتحول نحو تطبيق هذه المعايير ، وقد تم تقسيم هذا البحث الى أربعة أقسام ، **تعلق القسم الأول** منه بالإطار العام للبحث الذي شمل بطبيعة الحال والمشكلة وأهداف البحث وأهميته وفروضه وحدوده فضلاً عن قيام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة والتي ذُيلت بتعقيب الباحث عليها تومواطن الإستفادة من بعضها ، **بينما تعلق القسم الثاني** بتبيان الإطار النظري للبحث ، **أما القسم الثالث** فتعلق بالتحليل العملي وإختبار الفروض الذي إستلزم قيام الباحث باستخدام أسلوب المقارنة بين المتوسطات قبل وبعد تطبيق المعايير المحاسبية المعدلة ، وقد أظهر التحليل العملي بشكل مبدئي وجود فروق بين نظاما المعايير المُحاسبية محل الدراسة (قبل وبعد تعديلها) وذلك فيما يخص االأرقام المحاسبية ، بعض هذه الفروق كان إيجابياً

، في حين كان البعض الآخر سلبياً ، أما النسب المحاسبية فكان أغلب تغيراتها تغيرات سلبية ، مما استدعى قيام الباحث باستخدام **اختبـــــاري T و F** لتحديد مدى معنوية تِلكمُ الفروق من عدمه ، حيث قام الباحث بإستخدام أسلوب المقارنة بين المتوسطات **Compare Means** مع الإستعانة بمدخل القيمة الحرجة (***p-value approach***) الذي أظهر بشكل مبدئي فيما يخص نسب الربحية – التي تضم كل من نسب العائد على الأصول والربح الحدي ومعدل دوران الأصول وأخيرا العائد على الملكية (**ROA – NPM – ATS–ROE**)– إنخفاض هذه النسب بعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المتفقة مع**IFRSs** عما كان الوضع عليه وقت تطبيق معايير المحاسبة المصرية **EASs** ، ونفس القول ينطبق على نسبة الرفع المالي **Leverage**، وقد أرجع الباحث أسباب هذه النتائج إلى عدة أسباب منها :–

(١) تدخل البنك المركزي المصري في إعداد بعض المعالجات المحاسبية غير التي كانت موجودة قبل ذلك بالمعايير السابقة ، منها على سبيل المثال معالجة مخصصات القروض والسلفيات (المُسمى الجديد الاضمحلال في قيمة القروض) خصماً من الربح والخسارة بدلاً من حقوق الملكية.

(٢) تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم١ وموضوعه عرض القوائم المالية – "توزيعات الأرباح على العاملين وأعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقا للمتطلبات القانونية . ومما لا شك فيه أن لهذا التعديل تأثير ملموس على كل من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ وموضوعه " نصيب السهم في الأرباح" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) وموضوعه "مزايا العاملين."

(٣)عدم التوسع في استخدام نموذج القياس المحاسبى بالقيمه العادلة ، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة تصنيف الاستثمارات المالية.

غير أن نتائج التحليل الإحصائي أشارت الى أن نسبة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كانت منخفضة عند تطبيق المعايير المصرية **EASs** لكنها ارتفعت عند تطبيق المعايير المتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية **IFRSs**. لكن المحصلة النهائية في الإجمال تشير إلى أن المعايير المحاسبية المصرية بعد التعديل بالإتفاق مع **IFRSs** باتت أكثر تحفظا **Conservatism** من المعايير قبل التعديل.

وبشكل عام فشل الباحث في إثبات معنوية الاختلافات بين المعايير المحاسبية المصرية المُطبقة حاليًا بالبنوك والمتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية **IFRS** والمعايير المصرية قبل التعديل **EAS** عند مستوى معنوية**a=0.01** وكذا**a=0.05** ، حيث أظهر إختباري **T&F** عدم وجود أي فروق جوهرية بين كلا النظامين، **وهذه النتائج تتسق بل وتُدعم** دراسات كل من **(Abdul–Baki , 2014)** تطبيقاً على دوله نيجيريا ، ودراسة **(Voulgaris ,2013)** تطبيقاً على المملكه المتحده ، ولكنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة **(Michel et al .,2013)** تطبيقا على استراليا، وأخيرا يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة يمكنها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على تحديد الآثار النهائية من جراء هذه التعديلات

التي حدثت بعد تطبيق المرحلة الأولى من معايير التقارير المالية عام ٢٠٠٩. فضلا عن مساعدتها لواضعي السياسات البنكية والمصرفية على تصحيح توقعاتهم قبل المضي قدمًا في تعميم باقي مستجدات المعايير الدولية للتقارير المالية **IFRS** على القطاع المصرفي، وهي خطوة يتوقعها الباحث بين الحين والآخر وبخاصة بعد صدور قرار وزير الاستثمار الأخير رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ .

٥- التوصيات و الدراسات المستقبلية المُقترحة:-

يقترح الباحث للدراسات المستقبلية فيما يخص تطبيق معايير **IFRSs** ما يلي :

٥-١ مقترحات بحثية عامة :-

منها ضرورة التطرق لقياس تأثير تطبيق المعايير المحاسبية المعدلة تطبيقاً على قطاعات أخرى خلاف القطاع المصرفي ، وخاصة بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتعديل المعايير المصرية (لغير القطاع المصرفي) بحيث أضحت هذه المعايير متفقة بالكامل **(تقريبا)** مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRSs** ، مع ضرورة التأكيد على ضرورة مراعاة زيادة حجم العينة ، وكذا ضرورة تحليل أهم المعايير المسئولة عن الإنخفاض أو الإنخفاض الذي قد يؤدي الى دى الى التأثير على بعض النسب المحاسبية.

٥-٢ مقترحات بحثية خاصة :

٥-٢-١ يقترح الباحث ضرورة التعرض لقياس العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومدى الإلتزام بتطبيق مستجدات معايير التقارير المالية.

٥-٢-٢ ضرورة التطرق لأهم العوامل المؤثرة في درجة إلتزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كحجم الوحدة ، وربحيتها وعمرها وخلافه.

٥-٢-٣ يوصي الباحث بإستكمال الجهد الحالي وتتويجه بتحليل تأثير تطبيق المرحلة الثانية من معايير التقارير المالية بالقطاع المصرفي حال إقدام البنك المركزي على تعديل المعايير الحالية المُطبقة بالبنوك من معايير التقارير المالية على النسب الرئيسية المحاسبية للبنوك المصرية المستخدمة بواسطة مستخدمي القوائم المالية.

٦-المراجع

٦-١ المراجع العربية:-

- الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠١٥) على الموقع التالي :-
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2373#.VnrCIVK7ApE

- قانون سوق المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢على الموقع التالي
http://www.incometax.gov.eg/New%20LAWs/law-95-1992.pdf

- **القانون ٨٨ لسنة٢٠٠٣**بإصدار قانون البنك المركزي : على الموقع التالي
http://egyptlayer.over-blog.com/2013/10/blog-post_11.html

- القرار الوزاري رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن معايير المحاسبة المصرية
http://dar.bibalex.org/webpages/mainpage.jsf?PID=DAF-Job:92701

- القوائم المالية المنشورة **لبنك كريدي اجريكول** عن سنة ٢٠١٠

٦-٢ المراجع غير العربية:

- Adams, C.A., Weetman, P. & Gray, S.J. (1993). Reconciling national with international accounting standards: lessons from a study of Finnish corporate reports, *European Accounting Review*, (2)3: 471-494

-Abdul-Baki (2014) Financial Ratios Effect of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Nigeria International Journal of Business and Management Invention Volume 3 ǁ Issue 3

-Aisbitt, S. (2006). Assessing the effect of the transition to IFRS on equity: the case of the FTSE 100, *Accounting in Europe*, (3): 117-133.

- Aharony J., Barniv R., & Falk H. (2010). The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Equity Valuation of Accounting Numbers for Security Investors in the EU, European Accounting Review, (19) 535-578.

- Ball, R. (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors, *Accounting and Business Research, International Accounting Forum*, pp. 5-27.

- Bertoni, M., & De Rosa, B. (2006). Measuring balance sheet conservatism: empirical evidence from Italian first time adopters of IFRS, *Proceedings of the international conference in International Accounting and Business, Padua, Italy*, July 20-22, (1): 33-54.

-Burgstahler, D., Hail, L., & Leuz, C. (2006). The importance of reporting incentives: earnings management in European private and public firms, The Accounting Review, 81(5): 983–1016

- Clarkson G., Hanna J. D., Richardson G. D., & Thompson R. (2011). The Impact of IFRS Adoption on Value Relevance of Book Value and Earnings, Journal of Contemporary Accounting and Economics, pp. 1-17
.
- Cooke, T. (1993). The impact of accounting principles on profits: the US versus Japan, Accounting and Business Research, 23(92): 460-476.

-Cordazzo, M. (2008). „The impact of IAS/IFRS on accounting practices: evidence from Italian listed companies", Working Paper, presented at the European Accounting Association conference, Rotterdam

- Daske, H., Hail, L., Leuz C., & Verdi, R. (2007), Adopting a Label: Heterogeneity in the Economic Consequences of IFRS Adoptions, Working paper, University of Pennsylvania and University of Chicago. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=979650

[12] Dunne T., Fifield S., Finningham G., Fox A., Hannah G., Helliar C., Power D., & Veneziani M. (2008). The implementation of IFRS in the UK, Italy and Ireland, The Institute of Chartered Accountants of Scotland.

- Gray, S. (1980). The impact of international accounting differences from a security-analysis perspective: some European evidence, Journal of Accounting Research, 18(1): 64-76.

- Hail, L.,Leuz C. & Wysocki P. D. (2010). Global Accounting Convergence and the Potential Adoption of IFRS by the U.S.(part II): Political and Future Scenarios for U.S. Accounting Standards. Accounting Horizons, 24(4): 567-588. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1726669

- Haverty, J. L. (2006). Are IFRS and U.S. GAAP converging? Some evidence from People"s Republic of China companies listed on the New York Stock Exchange, Journal of International Accounting Auditing and Taxation, 15(1): 48-71.

- IBIAMKE et al (2014) inancial Ratios Effect of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Nigeria
http://www.ijbmi.org/papers/Vol(3)3/Version-1/F0331050059.pdf

- Hellman, N. (1993). A comparative analysis of the impact of accounting differences on profits and return on equity, European Accounting Review, 2(3): 495-530
.
- Hung, M., & Subramanyam, K.R. (2007). Financial statement effects of adopting International Accounting Standards: the case of Germany Review of Accounting Studies, (12): 623-657.

- Iatridis G., (2010). IFRS Adoption and Financial Statement Effect: The UK case, International Research Journal of Finance and Economics, vol. 38, pp. 165-172.
- Jermakowicz, E., Prather-Kinsey, J., & Wulf, I. (2007). The value relevance of accounting income reported by DAX-30 German companies, Journal of International Financial Management and Accounting, 18(3): 151- 191
.
- KPMG (October 2010). Impact of IFRS Adoption on the Financial Services Industry. Retrieved from ng.kpmg.com

- Lantto A. M.,& Sahlstrom P. (2009). Impact of International Financial Reporting Standard adoption on key financial ratios, Accounting and Finance, (49): 341-361

- Lopes, P.T., & Viana, R.C. (2008). The transition to IFRS: disclosures by Portuguese listed companies, Working Paper no 285, University of Porto, 1-21.

- Macías, M., & Muiño, F. (2011). Examining Dual Accounting Systems in Europe.The International Journal of Accounting, 46, 51-78. http://dx.doi.org/10.1016/j.intacc.2010.12.001

-Michel. B et al (2013) The Effects of IFRS on Financial Ratios:Early Evidence in Canadahttps://core.ac.uk/download/pdf/6710812.pdf
[26]Mohamed et al (2013) Impact of Conservatism on the Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange
http://hrmars.com/hrmars_papers/Article_23_Impact_of_Conservatism_on_the_Accounting.pdf

- Norton, J. (1995). The impact of financial accounting practices on the measurement of profit and equity: Australia versus the USA, Abacus, 31(2): 178-200.

- Njuguna. N (2008 at) IFRS, Basel II and the challenges ahead in Kenya at:- http://www.bis.org/review/r080328b.pdf

- Ormrod, P., & Taylor, P. (2004). The impact of the change to International Accounting Standards on debt covenants: a UK perspective, Accounting in Europe, (1): 71-94
.
- Onipe , A et al (2015) International Financial Reporting Standards' Adoption and Financial Statement Effects: Evidence from Listed Deposit Money Banks in Nigeria Research Journal of Finance and Accounting Vol.6, No.12, 2015

- Padrtova, M., & Vochozka, M. (2011). The value statements according to IFRS in comparison with the financial statements in accordance with Czech accounting standards, Economics and Management, (16): 80-85
.
- Ramona Neag, Irina-Doina Păscan, Ema Masca (n.d.). Comprehensive income under IFRS and its impact on financial performance for Romanian listed entities. Recent Researches in Business and Economics.

-Soderstrom, N.S., & Sun, K.J. (2007). IFRS adoption and accounting quality: a review, European Accounting Review, 16(4)
:
- Stent, W., Bradbury, M., & Hooks, J. (2010). IFRS in New Zealand: effects on financial statements and ratios, Pacific Accounting Review 22(2): 92-107. doi:10.1108/01140581011074494

- Saunders M., Lewis P. & Thornhill (1997).Research Methods for Business Students. London: Pitman Publishing

- Street, D., Nichols, N.B., & Gray, S.J., (2000). Assessing the acceptability of International Accounting Standards in the US: an empirical study of the materiality of US GAAP reconciliations by non-US companies complying with IASC standards, International Journal of Accounting, 35(1): 27- 63

- Tsalavoutas, I. (2009). The adoption of IFRS by Greek listed companies: financial statement effects, level of compliance and value relevance, Unpublished Doctorate Thesis University of Edinburg.

- United Nations Conference on Trade and Development (2008)Review of practical implementation issues relating to international financial reporting standards Case study of Egypthttp://unctad.org/en/docs/c2isard45_en.pdf

- Voulgaris ,Georgios ., Stathopoulos ,Konstantinos ,.Martin Walker," IFRS and the Use of Accounting-Based Performance Measures in Executive Pay"This draft: May 2013

- Weetman, P., Jones, E.A.E., Adams, C.A., & Gray, S.J., (1998). Profit measurement and UK accounting standards: a case of increasing disharmony in relation to US GAAP and IASs, Accounting and Business Research, 28(3): 189-208.

- Weetman, P., & Gray, S.J. (1991). A comparative international analysis of accounting principles on profits: the US versus the UK, Sweden and the Netherlands, Accounting and Business Research, 21(84): 363-379.

- Wiecek, I. M., & Young, N. M. (2010). IFRS Primer: International GAAP Basics, U. S. Edition. Hoboken: John Wiley &SonsNumbers for Security Investors in the EU, European Accounting

- Weetman, P., & Gray, S.J. (1990). International financial analysis and comparative corporate performance: the impact of UK versus US accounting principles on earnings, Journal of International Financial Management and Accounting, 2(2-3): 111-130.

- Zeff, S.A. (1978). The rise of economic consequences, The Journal of Accountancy, December, pp. 56-63